التحديات الاقتصادية التي واجهت الصومال الإيطالي في فترة الوصاية (١٩٥٠-١٩٦٠)

أ.د/أحمد عبد الدايم محمد حسين
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
معهد البحوث والدراسات الإفريقية
جامعة القاهرة

بحكم اتفاقية الوصاية التى رعتها الأمم المتحدة سنة ١٩٥٠، ظل الصومال الإيطالي محكومًا من قبل الإدارة الإيطالية طيلة الفترة من سنة ١٩٥٠ وحتى سنة١٩٦٠، حيث تولت إيطاليا رسميًا مسئولية تطويره وتهيئته للحكم الذاتي والاستقلال؛ وخلال تلك الفترة حاولت الإدارة الإيطالية تغيير الواقع الاجتماعي للصومال بفرض سياسات اقتصادية تقضى بوجوب تبعية الصوماليين لها. فوضعت العراقيل في وجه أي دولة ترغب في التبادل التجاري مع الصومال وتسعى لاستغلال خيراته.

فرفعت الرسوم الجمركية على الواردات، وقيدت الصادرات، وأصدرت العديد من اللوائح والتشريعات المنظمة لهذا الأمر.

وبطبيعة الحالة كانت التحديات الاقتصادية التى واجهت الصوماليين خلال فترة الوصاية كبيرة وضخمة، بعضها كان داخليًا يتعلق ببنية الاقتصاد الصومالى نفسه وجهل الصوماليين بمفرداته، وبعضها كان خارجيًا يتعلق بالمعونات الاقتصادية الغربية وأهدافها، حيث سعت كلًا من بريطانيا وأمريكا وإيطاليا من ورائها إلى ربط الصوماليين بتلك الدول وضمان تبعيتهم الاقتصادية الدائمة؛ ولما كانت مصر عضوًا في المجلس الاستشاري الذى عينته الأمم المتحدة سنة ١٩٥٠، ليباشر تقدم الصوماليين السياسي والاقتصادي، كان من الطبيعى أن تراقب كل ما يحدث من قبل الإدارة الإيطالية، خصوصًا في المسائل الاقتصادية، وأن تتصدى لتلك السياسات وتحرض الصوماليين لمواجهتها.

على أية حال، ستعتمد الدراسة على الأرشيف المصري بصفة رئيسية، وعلى مصادر أخرى ثانوية، وتهدف لأمرين:

أولهما: رصد التحديات الاقتصادية التى واجهت الصوماليين في معركتهم ضد إيطاليا وأعوانها، ومدى تفاعلهم مع تلك المعركة.

ثانيهما: متابعة التقارب المصرى الصومالى خلال فترة الوصاية وإبراز تأثيراته الاقتصادية، وكيف أمكن لقوى صغيرة كمصر أن تدير معركة الصراع الاقتصادى مع القوى الغربية بطريقة ناعمة وتكسب معركتها؟ وترى ما الذي أراده الإيطاليون من وراء سياستهم الاقتصادية في الصومال في فترة الوصاية؟ وما هى طبيعة التحديات الاقتصادية التى واجهت الصوماليين خلال تلك الفترة؟ وما هى أهداف المعونات الاقتصادية الأمريكية والبريطانية والإيطالية في الصومال؟ وما الدور الذى لعبته الإدارة المصرية لمواجهة التحديات الاقتصادية الصومالية؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة وغيرها سنقوم بتقسيم الموضوع إلى ستة محاور رئيسية وهـــى:

أولًا : خلفية تاريخية عن علاقة إيطاليا بالصومال الجنوبى.

ثانيا : بنية الاقتصاد الصومالى في فترة الوصاية.

ثالثًا : السياسات الاقتصادية الإيطالية في الصومال خلال فترة الوصاية.

رابعًا : التحديات الداخلية التي واجهت الاقتصاد الصومالي.

خامسًا : التحديات الخارجية التي واجهت الاقتصاد الصومالي.

سادسًا : المواجهة المصرية للتحديات الاقتصادية الصومالية في فترة الوصاية.

أولًا- خلفية تاريخية عن علاقة إيطاليا بالصومال الجنوبى:-

قبل أن نتعرض لبنية الاقتصاد الصومالي في فترة الوصاية، وجب علينا التعريف بالصومالى الإيطالي أو الجنوبى وقبائله.

فهذا الصومال المقصود بالدراسة يمتد بطول ١٩٠٠ كم على ساحل شرق إفريقيا على مساحة ٥٠٠ كم مربع.

يحده من الغرب الصومال البريطانى وإثيوبيا وكينيا، ومن الشمال خليج عدن والصومال البريطانى، ومن الشرق والجنوب المحيط الهندى.

وقُدِرَ عدد السكان في فترة الوصاية نحو ١٢٥٠٠٠٠ شخص، كلهم مسلمين على المذهب السني، وينتمون لخمس مجموعات رئيسية هي الداروط والهوية والدير والديجل والراحونين.

وقُدِرَ عدد أول ثلاث مجموعات نحو ٥٦٠ ألف نسمة، وأما المجموعتان الأخريتان فكانوا ما بين ٢٧٠- ٣٠٠ ألف نسمة، وكان يعيش بينهم نحو من ٤-٥ آلاف إيطالي، غير الأقلية الهندية والعربية[١].

وتُقدم لنا الوثائق المصرية معلومات في غاية الأهمية عن منطقة صوماليا وقبائها.

حيث عرضت لنا رسالة كمال الدين صلاح، ممثل مصر في المجلس الاستشارى، إلى وكيل الخارجية الدائم معلومات تفصيلية عما سبق ذكره، فقالت بأن قبائلها ينقسمون إلى أربعة قبائل رئيسية: أولًا، قبيلة الداروط، وتنتشر بين مقاطعتي المدق والمجرتين في شمال صوماليا وفي منطقة الأوجادين على حدود الحبشة وصوماليا، وفي منطقتى جوبا السفلى والعليا، وأن البطون الكبيرة في الداروط♥ تتمثل في قبائل عثمان محمود وعيسى محمود وعمر محمود والمريحان ومحمد زبير.

ثانيًا: قبائل الهوية، فذكر بأنها تنتشر في المنطقة الوسطى الممتدة من شمال هوبيا على ساحل المحيط الهندى حتى مقديشيو جنوبًا.

وأن البطون المعروفة بينهم، هم هيرغدير سعد، ومنهم عبدالله عيسى رئيس الوزراء، وهير غدير بير، وهير غدير سليمان والشهوالة ثم الأبقال، وهؤلاء الأخيرون

معروفون بوجود الكثير بينهم من حفظة القرآن ومشايخ الدين، عكس البطون الأخرى، مشيرًا بأن أغلب رجال هذه القبائل يشتغل بالرعى.

ثالثًا: الدجل ومرفلة♥، فأشار بأنهم يحتلون المنطقة الواقعة بين نهرى ويبى شبيلى وجوبا، وأنهم يشتغلون بالزراعة بالمنطقة التى يعيشون فيها.

رابعًا: قبائل التونة، ويعيشون في المنطقة الساحلية بميناء براوا في منتصف الطريق من مقديشيو وقسمايو، ويجرى في عروقهم الدم البرتغالي، نظرًا لاحتلال البرتغال لهذه المنطقة، ومن ثم فإنهم أَخَفَ سمرة من سائر أهل الصومال وبينهم أشخاص زرق العيون، وهم أهل زراعة ومشهورون بإتقان الصناعات اليدوية(٢).

وجدير بالذكر أنه حين انضمت إيطاليا في أواخر القرن التاسع عشر لعملية التكالب على إفريقيا، عقدت معاهدة مع سلطان زنجبار سنة ١٨٨٥ حصلت من خلالها على مزايا تجارية في منطقة الصومال الجنوبي.

وفي غضون أربع سنوات امتدت حمايتها على أراضي سلاطين أوبيا ومجيرتين والموانىء الموجودة على ساحل بنادير، وهى وأرسك ومقديشيو وماركا وبرافا.

وفي عام ١٨٩٢، أبرمت إيطاليا والمملكة المتحدة، المؤيدة لسلطنة زنجبار معاهدة حَصَلت بموجبها إيطاليا على إيجار ساحل بنادر لمدة خمسين عامًا.

وفي عام ١٩٠٥ اشترت إيطاليا من بريطانيا الأرض الممتدة بين وارسك وبرافا(٣).

وبعد التوافق الذى حدث بين زنجبار وإيطاليا حول الصومال اشتغلت الشركات الإيطالية في ساحل بنادر وغيره، طيلة الفترة من ١٨٩٣-١٩٠٦.

وحدث أول تنظيم إداري للصومال سنة ١٨٩٥ إلى أن تغير حسب المرسوم الملكى الصادر سنة ١٩١١(٤)، وفي عام ١٩٢٤، تنازلت الحكومة البريطانية لها عن مقاطعة جوبالاند، بما في ذلك ميناء كيسمايو، وبحلول عام ١٩٢٧، أقام الإيطاليون سيطرة إدارية على سلطنتي أوبيا وميجورتين المستقلتين، حيث كانتا تحكمان من قبل صوماليين (٥).

ولم يكن الأرشيف المصري بعيدًا عن هذه الرواية، ففي إحدى المراسلات يستعرض موضوع ساحل بنادر وأنها كانت تابعة لزنجبار في عهد السلطان برغش ومَنْ جاء بعده، مشيرًا بامتداد تلك السيادة إلى ساحل كينيا وتنجانيقا، وظلت المنطقة الساحلية تابعة نظريًا لسيادة

سلاطين زنجبار حتى سنة ١٩٥٦، وإن كان الحكم إنجليزيا صرفًا، وأن الوالي المقيم في ممبسة يفترض أنه يحكم باسم سلطان زنجبار، بل شاهد مرسل الرسالة، كمال الدين صلاح، صورة لبعض المكاتب أثناء زيارته لتلك المنطقة أواخر سنة ١٩٥٦.

فذكر بأن الجالية العربية على ساحل تنجانيقا وكينيا تعتبر نفسها من رعايا السلطان.

أما بالنسبة للمنطقة الساحلية في الصومال فقد انتهى بها نفوذ السلطان، وانقطعت جميع الصلات التى تربط بينها وبين زنجبار منذ أن احتلّ الإيطاليون هذه البلاد أواخر القرن ١٩، حيث كان احتلالهم لبنادر باتفاقية مع السلطان على أساس الإيجار.

مشيرًا بأن الأمر لم يخرج عن كونه مجرد وسيلة للاحتلال السلمى، حيث انقطعت إيطاليا عن دفع الإيجار الأسمى منذ سنوات طويلة، وسمع ممثل مصر أثناء زيارته لزنجبار بأن السلطان كان يُطالب إيطاليا بدفع الإيجار، ولكنه لا يتلقى ردًا [٦].

وهذه المعلومات التى يشير لها الأرشيف المصري غير موجودة في أي أرشيف آخر، وبالتالى فإن تعرف مسئولى الملف المصريين على ماضي المنطقة وخلفيتها التاريخية كان مهمًا لفهم سكانها عن المؤامرات المحيطة بهم.

وهو ما يؤكد بأن الأرشيف المصري لا يشكل مادة معرفية مهمة لفهم الموضوع فحسب، بل يعد جزءًا رئيسيًا من التأريخ للصومال وكتابة تاريخه.

وحين حدثت تغييرات بعد الحرب العالمية الثانية، انتهت بوضعها تحت الوصاية الإيطالية من قبل الأمم المتحدة، وأصبحت مسئولة بمساعدة مجلس استشارى مكون من ثلاثة أعضاء، مصري وكولومبي وفلبيني، عن التطور السياسي والإقتصادي المطلوب إنجازه خلال فترة الوصاية، وباعتراف إحدى الدراسات الأجنبية، كان الممثل المصرى في هذا المجلس فاعلًا.

وهو ما جعل الإدارة الاستعمارية الإيطالية تفسر ذلك بوجود طموحات مصرية في قيادة الدول الإسلامية الإفريقية.

وإذا كان المجلس الاستشارى قد لعب الدور الأهم في مراقبة ما تقوم به إيطاليا من إجراءات اقتصادية وسياسية، فإن زيارات وفود الأمم المتحدة قد لعبت دورًا مهمًا أيضًا في مراقبة عملية التطور التى حدثت.

فعلى سبيل المثال أرسل مجلس الوصاية سنة ١٩٥١ بعثة لزيارة رواندا والصومال، زاروا خلالها عدة مدن صومالية[٧].

وحدثت زيارة من قبل بعثة الأمم المتحدة للصومال سنة ١٩٥٤[٨]، ثم في سنة ١٩٥٦، وهكذا حتى نهاية فترة الوصاية.

ثانياً- بنية الاقتصاد الصومالي في فترة الوصاية:-

تشير مُذكرة رئيس قسم شرق إفريقيا عن الحالة الاقتصادية للصومال، بتركز نشاط غالبية سكانه في أعمال المراعي وتربية الماشية، أو في خليط بين ذلك والزراعة.

حيث قُدِرَ عدد من يشتغلون بالمراعى وتربية الماشية ٤٩.٩%، وفي المراعي والزراعة ٢٨.١%، وفي أعمال الزراعة ١٩% وفي الأعمال التجارية ٣.٢% وفي الصناعات اليدوية ١% وفي صيد الأسماك ١% وفي أعمال أخرى ٤.٨%.

وأقل من نصف السكان كان يعمل بالزراعة والأراضي القابلة للزراعة في أرض تبلغ مساحتها ١٠% ولا يزرع منها إلا ٥%.

وتتركز الزراعة المنتظمة في يد الإيطاليين، حيث أُعطى لهم حق امتياز وضع اليد على مساحات تتراوح من ١٠٠-١٥٠٠ فدان، مع تقديم كافة المساعدات لهم.

كان الصومال الإيطالي غنيًا بالثروة الحيوانية لطبيعة الأرض وصلاحيتها لتربية أبقار بعدد مليون و٢٥٠ ألف، وجمال بمليون و١٥٦ ألف، وماعز بعدد ٢ مليون و١٣٥ ألف رأس، وأغنام بعدد ٢ مليون، وخيول بعدد ١٣.١٣٥ رأس [٩].

أما بالنسبة للصناعة فظلت في فترة الوصاية في بدايتها، حيث أُقيمت على إنتاج منتجات الزراعة والثروة الحيوانية.

في حين عملت الإدارة الإيطالية على تقييد التجارة الخارجية وتوجيهها نحو الوجهه التي تناسبها، كذا تحكمت في منح رخص الاستيراد من المناطق المختلفة. وسمحت للتجار بالاستيراد من إيطاليا بلا قيد أو شرط.

وقد مثل الموز أهم الصادرات، ثم الثروة الحيوانية، ثم القطن الخام.

وهو ما جعلها مطمعًا لكل الدول الغربية التى سعت لاستغلالها.

فشهدت نفوذًا لإطاليا وأمريكا وبريطانيا وإثيوبيا وإسرائيل [١٠].

وفيما يتعلق بالتجارة، تحدثنا رسالة كمال الدين صلاح إلى وكيل الخارجية الدائم في ٢٨ فبراير ١٩٥٧ عن العلاقات الاقتصادية بين الصوماليات المختلفة، وبأنها كانت محدودة وضعيفة إلى حد كبير، وذلك بحكم فقر مواردها جميعًا، واعتمادها على الواردات الأجنبية.

فكاد كل منها يُمثل سوقًا محتلًا للدولة القائمة بالإدارة فيها، سواء تصديرًا أو استيرادًا.

ومع هذا أشارت الوثيقة إلى وجود حركة تبادل تجارى بين مقاطعتي المدق والمجرتين في صوماليا، وبين محمية الصومال الإنجليزي بحكم متاخمتها لحدودها.

ونظرًا للجدب الشديد بين تلك المقاطعتين الصحروايتين، فقد سمحت الإدارة الإيطالية لأهلهما باستيراد السكر والشاى والأغنية المحفوظة والأقمشة من محمية الصومال الإنجليزي استثناء من قوانيين الاستيراد والتصدير السارية على جميع صوماليا.

ولهذا وُجِدَ السكر الأبيض النقى بوفره في أسواق هاتين المقاطعتين، في حين حرمت منه سائر المناطق، ومنها العاصمة نفسها التى لا تجد سوى السكر الأحمر الذى تنتجه الشركة الإيطالية المحتكرة لصناعته وبيعه في الصومال.

وكان يجرى تهريب كميات من السكر والأقمشة وغيرها من البضائع إلى العاصمة وبقية اتحاد صوماليا بواسطة بعض التجار، رغبة في تحقيق الربح المضاعف، نتيجة للاستثناء الذي تتمتع به البضائع التى تدخل هاتين المقاطعتين.

والمفروض أنها لاستهلاك أهلها فقط نظرًا؛ لانعدام الموارد والفقر الشديد الضارب أطنابه بينهم.

حيث سنت السلطات الإيطالية قوانين تقضي بعقوبات شديدة على التجار المهربين وقامت بمصادرة البضائع المهربة.

وتمثلت أهم صادرات صوماليا إلى محمية الصومال في الجلود.

وجرت محاولات لتصدير الماشية إلى جيبوتى في الصومال الفرنسى لحساب الشركة الإسرائيلية التي تُدير مصنع اللحوم هناك، والذى يقوم بالتصدير إلى إسرائيل.

ولكن هذه المحاولة فشلت حسب إخطار وزارة الخارجية المصرية بذلك.

ويبدو أن النقل بين الصوماليات كان عائقًا رئيسيًا، حيث تشير الرسالة إلى أن سيارات النقل كانت هى وسيلة المواصلات الرئيسية بين صوماليا والمحمية الإنجليزية عبر طرق الصحراوية الغير مرصوفة تتسللها هذه السيارات.

أما المواصلات البحرية فكانت قاصرة على السفن الشراعية الصغيرة بين بلاد سواحل صوماليا وبلاد سواحل المحمية، في حين لا توجد أية خطوط بحرية منتظمة بين الصوماليات الثلاث [١١].

بل تُشير مُذكرة مدير الشئون الإفريقية في ١٥ يونيو ١٩٥٧ إلى ضعف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين محمية الصومال البريطاني بصوماليا بسبب انعدام وسائل المواصلات والاتصال بين الإقليمين وانعدام التبادل التجاري لفقر مواردهما، واعتمادها على الاستيراد من الخارج، واطمئنان الصومال الإيطالي إلى مساعدة أمريكا وإيطاليا بعد الاستقلال، وتنبيهها إلى ما تملكه من مصادر وثروة.

فكانت أمريكا وإيطاليا تسعى للتسلط على موارد الإقليم اقتصاديًا، وربطه بما تقدمان إليه من مساعدات فنية واقتصادية قبل الاستقلال وبعده [١٢].

وقد حدث تطور كبير في إنتاج الموز، فحينما اقتصر إنتاجه في بداية فترة الوصاية على نحو ٣٦٠ ألف كنتال، نراه قد بلغ عام ١٩٥٩ نحو ١٨٥٠ ألف كنتال.

لكن استأثر به الإيطاليون زراعة وتوزيعًا وتسويقًا، فمن ٢٣٠ منتجًا، لم يكن بينهم إلا ٢٧ صوماليًا.

هذا وقد زرع قصب السكر في منطقة جوهر، وبلغ الإنتاج في عام ١٩٦٠ نحو ١١٤٠٠ طن من السكر، و ١٥٠ ألف لتر من الكحول النقي، و١٤٠ ألف لتر من الكحول المحول إلى روم بكميات صغيرة، وتحولت نسبة ٤٠% من وزن القصب المستعمل إلى باجاس، وتحول ٢٠% من القصب المستعمل إلى مولاس، واستغل جزء من الباجاس كوقود للغلايات في نفس المصنع.

وفي عام ١٩٥٣ قامت بعثة علمية إيطالية بالبحث عن المعادن في مصب نهر جوبا، وفي دنسور وجوبا العليا وبيدوا وبندر قاسم (بوصاصو). وفي عام ١٩٥٤ قامت شركة إيطالية بالبحث عن الذهب والفضة في منطقتين قرب مركة [١٣].

وفيما يتعلق بمزارع الأوروبيين وإمكانيات الصومال الإيطالي الاقتصادية، يشير خطاب محمد حسن الزيات إلى وكيل الخارجية المصرية في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٧ بأنه عَلِمَ من خلال لقائه العارض مع الحاكم الإداري بالصومال السفير انزلوتى، أن مدير شركة احتكار زراعة الموز في الصومال قد عرض على الإدارة الإيطالية فكرة إنشاء ميناء في كيسمايو على نفقة الشركة.

وفهم منه بأن تنفيذ هذا المشروع سيجعل من المدينة أهم المراكز التجارية في الصومال، بل قد يدفع إلى نقل العاصمة إليها.

ونظرًا لأنها عاصمة إقليم جوبا السفلى، التى تتألف من ٥٠ مزرعة كبيرة لزراعة الموز، يملك منها الإيطاليون ٤٦ مزرعة، والأربعة الباقية امتلكها صوماليون في وقت قريب، حيث لم يكن مسموحًا لهم من قبل.

نراه يتحدث عن زيارته لكسمايو ومزارع نهر الجوبا، وأنه قَبْل وصولهم إليها زاروا مزرعة الجنرال جرزيانى قائد القوات الإيطالية الأسبق في ليبيا، والتى أنشأها في الصومال بمساحة ٥٠٠ فدان، وتديرها شركة إيطالية، وزار إلى جانبها مزرعة رئيس أركانه الجنرال ماتسى وتفقدوها، ورأى القسم الأكبر منها مزروعًا بالموز وفيها جانب بالقطن، فأخبروهم بأن بذرة القطن المحلية رديئة، وأنه ينوى استيرادها العام القادم من مصر.

ولاحظ توفر المياه وخصوبة التربة، حيث ترك النهر في فيضانه السابق طبقة من الطمى تبلغ ٣٠ سم في عام واحد.

مشيرًا بأن نمو الأشجار وتضج الثمار في مدة ٩ أشهر هو دليل ظاهر على خصوبة الأرض، وإمكان استغلالها أحسن استغلال. وفي حديثه مع صاحب المزرعة ومع حاكم مدينة مجرتينا الذى حضر لاستقبالهم، ظهرت إمكانية عمل خزان على النهر تولد منه الكهرباء، واتسعت دائرة الأرض المزروعة.

وكانت الشكوى من وجود ملاريا قد قللت من إقبال الصوماليين على المنطقة.

وقال الزوار بأن الصومال تتوفر بها إمكانيات كبيرة، يمكن إذا استغلت هذه الإمكانيات، ولو بإنشاء شركة لاحتكار الموز لميناء كسمايو على نفقتها سنة ١٩٥٧،

أن تنقذ الصومال في المستقبل من الوقوع تحت سيطرة الدول التى يمكن أن تمد إليه يد المعونة لعجز الموازنة وسد حاجاته الاقتصادية [١٤].

ثالثاً- السياسات الاقتصادية الإيطالية في الصومال خلال فترة الوصاية:-

وجب علينا أن نعرف بأن الصومال كان مهمًا جدًا لإيطاليا من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية، لوفرة موارده ووقوعه على المحيط الهندى[١٥]. فحينما أعلنت الوصاية الإيطالية عليه عام ١٩٥٠ أخذ رأس المال الإيطالي في الانكماش من ميادين الزراعة والصناعة والتجارة بغية تعطيل حركة الإنماء الاقتصادي في البلاد، لتظهر الصومال في مظهر الضعف الاقتصادي.

بل جرت به أكبر حركة تهريب لرؤوس الأموال خلال الفترة ما بين عام ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤م[١٦].

غير أن السياسات الإيطالية تسببت في ضعف الاقتصاد الصومالي بفعل أسباب ثلاثة تسببت فيها الإدارة الإيطالية نفسه وهى: أولًا، عجز الميزانية، فكان مخصصا للإصلاح الاقتصادي ٦ مليون ليرة، في حين كان المطلوب ٨ مليون ليرة. ثانيًا، النقص الموجود في المؤسسات الائتمانية، وقلة وجود المشروعات الخاصة والمحلية. ثالثًا، احتكار تجارة الموز من قبل رجال الأعمال الإيطاليين.

حيث ارتفعت صادرات الصومال في الفترة من (١٩٥٠- ١٩٥٩) من ٢٣٢٠٠٠٠٠ جنية صومالى إلى ١٠٣٧٠٠٠٠٠ جنية صومالى، تركز معظمها في الموز، وليس في قطاعات القطن والملح والجلود.

حيث تركزت كل مشروعات الحكومة الإيطالية في زراعة الموز.

في حين انخفضت أسعار القطن سنة ١٩٥٣ مما اضطرت الإدارة لمساعدة الشركات الإيطالية، ناهيك عن أن معظم هذه الشركات كانت مُعْفَاة من الضرائب [١٧].

هذا وقد أوقفت إيطاليا عام ١٩٥٠ استعمال شلن شرق إفريقيا الذي أدخلته بريطانيا بعد خروج الإيطاليين من صوماليا، وأصبحت العملة الجديدة عملة صومالية تسمى صومالو Somalo، يشرف عليها صندوق الصومال Somal Casse ومقره روما، ومن قبله بنك إيطاليا في مقديشو. وكان يباشر عمليات إعادة خصم الأوراق التجارية القصيرة الأجل، ولكن

لم يرخص له بتقديم القروض للحكومة الصومالية أو الإدارة الوصية؛ لذلك كانت الحكومة الإيطالية تقوم بسد العجز المالي في إدارة الإقليم.

وكان غطاء العملة الصومالية من الذهب والعملات الأجنبية بنسبة ١٠٠%، وكانت العملات الأجنبية في بداية الأمر من الجنيهات الإسترلينية بصفة خاصة، لكن في عام ١٩٥٤ أصبحت الليرة الإيطالية، وبين عام ١٩٥٨/٥٧ تحول جزء من الليرات إلى دولارات أمريكية، حتى أصبحت قبل الاستقلال ٦٠% من غطاء العملة الصعبة.

وفي عام ١٩٥٩ أضيف إلى قسم إصدار أوراق النقد قسمًا أخرًا لمزاولة العمليات المصرفية في مقديشيو، وتولى أعمال فرع بنك إيطاليا في مقديشيو، كما خول له أن يستثمر أرباحه في شراء السندات المضمونة من قبل الحكومة، وقدم قروضًا مباشرة إلى الحكومة الصومالية والإدارة الإيطالية بشرط ألا يتجاوز ١٠% من إيراداتها السنوية (١٨).

ولما كان الاقتصاد الإيطالي نفسه ضعيفًا، وكان يتلقى معونات أمريكية منذ سنة ١٩٥٢ في إطار مشروع مرشال لإعادة بناء أوروبا، بحيث كانت إيطاليا نفسها تطلب معونات من القمح الأمريكي، فكان من الطبيعي أن تستمر معدلات الفقر داخل إيطاليا بصورة مرتفعة طيلة فترة الخمسينيات. وبالتالي لا يعقل أن يتحمل اقتصادًا منهارًا مسئولية بناء الاقتصاد الصومالي الضعيف، ومع ذلك كانت إيطاليا تقدم نفسها للصوماليين باعتبارها منقذًا للاقتصاد الصومالي.

فعلى سبيل المثال حينما جاء الحاكم الإداري أنريكو مارتينو، بعد وفاة حاكمها الأسبق، مال إلى شخصية أدن عبدالله عثمان لإيمان الأخير بقدرة إيطاليا على مساعدة الصومال بعد الاستقلال سنة ١٩٦٠.

وإيمانه بأهمية الاستثمار الأجنبي بعد تلك السنة.

وحين بدأ التطور السياسي بانتخابات سنة ١٩٥٤، استشعر بعض الصوماليين أن إيطاليا لن تنقذ اقتصادهم، لهذا طالبوا بالتدخل البريطاني والأمريكي والمصري لحماية المصالح الصومالية، وآمنوا بأن الأمريكان سيفيدونهم اقتصاديا.

ومع أنهم اعتبروا أن مصر غير غنية لكنها مهمة في المساعدة المعنوية، ولهذا لم يكن لدى الصوماليين الرغبة في دفع الضرائب، كذلك شعر الإيطاليون بعدم الحاجة لدفع أموالهم في الصومال.

وبالتالي اعتمد الحاكم الإداري على تقليل الإنفاق. وهذا ما انعكس على برنامج التنمية الزراعية ورى الأراضي في منطقتي شبيلى وجوبا السفلى والوسطى ببناء سدود توقف الفيضانات.

غير أن اقتصاد الصومال الإيطالي أصبح ضعيفًا نتيجة خطة التنمية التى وضعها الحاكم الإداري انريكو مارتينو.

حيث وُضِعَ منذ عام ١٩٥٤ خطة تنمية تستغرق سبع سنوات [١٩].

ومع ذلك حاولت إيطاليا الاستفادة من الصومال واستغلاله لأقصى درجة. ففي عام ١٩٥٦ كانت الصومال تستورد السكر، فوضعت خطة شاركت فيها الشركة الصومالية الإيطالية الزراعية. نفس الأمر تم في الأنشطة الزراعية الأُخرى، وجرت محاولة لزيادة الإنتاج الحيواني [٢٠].

واتسمت السياسة الاقتصادية بالانتهازية واستغلال فقر الأهالى. فحسب التقرير الذى رفعه أحمد فؤاد ابوسبع الملحق بمكتب مصر بالصومال في ١٥ فبراير ١٩٥٧ ذكر بأن ما فعلته البعثة الكاثوليكية للفاتيكان في الصومال من إقامة لمصنع للجلود، باعتباره مدرسة لتعليم هذه الصناعة ودبغ الجلود، وببعض الصناعات الجلدية، كالأحذية والحقائب، ولتباع منتجاته في الصومال بأثمان منخفضة قليلًا عن ثمن المصنوعات الجلدية المستوردة، يعد استغلالًا لصالحها الاقتصادي والديني.

فقد حصلت البعثة من وراء هذه الصناعة على ربح ضخم، حيث الحذاء الذي يتكلف ٣٠ شلن يباع بـ ٦٠ شلنًا.

أيضًا كان للبعثة بيت يسمى بيت الفقراء، يوجد به حوالى ٦٠ شخصًا يحضرون من الصباح إلى المساء، يتناولون طعامهم ويتعلمون القيام ببعض الصناعات اليدوية، وتأخذ البعثة منتجاتهم وتبيعها لحسابها الخاص [٢١].

وإذا كانت السياسة الاقتصادية الإيطالية قد نجحت في اعتماد الاقتصاد الصومالي على المعونات الخارجية، أملًا في مطالبة الصوماليين ببقائها، فإنها حين تأكدت من الرفض عملت على استغلال تلك المعونة بعد هذا الاستقلال لصالحها.

حيث يشير المرفق الثالث للرسالة السابقة باهتمام الحكومة الإيطالية باحتياجات الصومال المالية والاقتصادية المستقل بع ٢ ديسمبر ١٩٦٠، حيث وعدت بتقديم المساعدة بروح الصداقة.

وعرضت تقديم مساعدة فنية مكونة من ٢٥٠ فنيًا، ومن ٨٠-١٠٠ منحة دراسية، بمبلغ إجمالي قدره مليون و ٥٠٠ ألف دولار، ومساهمة مالية سنوية قدرها ٥٠٠ ألف دولار[٢٢].

وفي مذكرة يحيى الشريف، السكرتير الثانى بالقنصلية المصرية بالصومال، في أكتوبر ١٩٥٨، يشير إلى ما نشرته جريدة بريد الصومال في عددها بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٥٨ لنص الخطابين المتبادلين بين الحاكم الإداري الجديد، دى ستيفانو، وعبدالله عيسى رئيس الوزارة.

حيث استدعى الحاكم الإداري صباح يوم ١٢ اكتوبر ١٩٥٨ رئيس الوزارء، وقرأ عليه بيانًا صادرًا من الحكومة الإيطالية تبلغ فيه الصومال حجم المساعدات التى ستقدمها بعد الاستقلال. وأعطاه خطابًا حدد فيه المعونة، وذكر فيه أنه سيؤخذ في الاعتبار شراء الموز الصومالي بناءً على طلب الحكومة الصومالية لصالح اقتصاديات البلاد.

وأن أساليب تقديم المعونة ستحدد في الوقت المناسب باتفاقيات خاصة، يقرها برلمان البلدين.

وشكره عبدالله عيسى، وأرسل له خطابًا ذكر فيه ذلك، مركزًا على المعونة وشراء الموز. وتلك المعونة الإيطالية وغيرها، لا يمكن أن تساهم بصورة مُرضية في أن تضمن للشعب الصومالي النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي هو شرط من شروط الاستقلال والحرية، وأنها تنظر بأمل للمستقبل لأن مسألة المعونة بعد سنة ١٩٦٠ قد تم حلها[٢٣].

رابعًا- التحديات الداخلية التى واجهت الاقتصاد الصومالي:-

حينما تشكل المجلس الإقليمي كان عدد أعضائه ٣٥، منهم ٢٨ صوماليا.

فتم تأسيس مجالس محلية في كل أنحاء الصومال. وكان الحاكم الإداري هو الذى يقوم باختيار الأعضاء حتى سنة ١٩٥١، أما بعد ذلك فكان يتم انتخابهم، وكان يجتمع ثلاث مرات في السنة [٢٤].

وبدأ نشاطه في الدورة الثانية في ١٦ مايو عام ١٩٥١ بالبحث في عدة مسائل، منها تأسيس شركة تعاونية للصيادين الصوماليين، ومنح امتيازات لصيد السمك واسع النطاق من أجل التصنيع لمدة تسع سنوات.

وفي جلسة ٢١ مايو وضع نظام جديد للنشاط الاقتصادي بأن عهد إلي الحاكم الإداري بمهمة الإشراف على النشاط الواسع النطاق الذي لا تنظمه قوانين خاصة.

أما فيما يختص بالنشاط الاقتصادي المحدود النطاق، فقد استمر مركزيًا في الأقاليم كما هو.

وفي هذا الإطار تم إنشاء مجلس استشاري للشئون الاقتصادية في جلسة ٢٩ أكتوبر، ليتكون من ستة فروع للبحث في مسائل اقتصادية محدودة، كالزراعة والصناعة والتجارة والقروض والتأمين والمواصلات البرية والبحرية والعمل.

أما أعضاء اللجان الـ ٢١، فكانوا من أصحاب الخبرة الفنية من مكاتب الإدارة والغرفة التجارية والبنوك والمجلس الإقليمي، بفترة عضوية مدتها عامين.

وأصبح من حق الحاكم الإداري أن يستدعي المجلس الاستشاري للشئون الاقتصادية إلى جلسة عامة للبحث عن مسائل عامة تتعلق باقتصاديات الصومال.

وبدأ نشاط المجلس الإقليمى الثالث لعام ١٩٥٣ بانتخاب نائبين للحاكم الإيطالى بصفته رئيسًا له، ليقوم أحدهما بالإشراف على اللجنة الاقتصادية والمالية برئاسة عبدي نور محمد حسين، فقامت بدراسة الموضوعات التي تَهْم الصومال، كحلج القطن ونظام مراقبة الأسعار بلا تمييز. وفى عهد المجلس الإقليمى الخامس افتتح فى ١٣ أبريل ١٩٥٥ المجلس الاقتصادي الصومالي الجديد. وقام بالأعمال التى اهتمت بتحسين الحياة الاقتصادية، وتمهيد الطرق وتنظيم استغلال مياه نهر شبيلي، وغيرها من الأعمال المتعلقة بالمجالات الزراعية والصناعية والتجارية [٢٥].

ويمكن القول بأن هناك تحديات ثلاث واجهت الاقتصاد الصومالى في فترة الوصاية.

أولاً: تخويف الصوماليين من مستقبلهم الاقتصادي:

ربما كانت الوعود التى طرحتها الإدارة الإيطالية في بداية فترة الوصاية لم تظهر العوار الاقتصادي بالصورة التى ظهرت عليها منذ منتصف الخمسينيات.

فحينما كانت فكرة الصومال الكبير مطروحة، وتحظى بقبول الصوماليين عبر الصومال البريطاني والإيطالي، راحت الإدارتان الاستعماريتان توفران زيارات متبادلة بين الصوماليين في كلا المنطقتين، لتخويفهم من مستقبلهم الاقتصادي في حالة الاستقلال والاتحاد سويًا.

وفي هذا الإطار يشير تقرير الخارجية المصرية في ١٩ فبراير ١٩٥٧ إلى اعتماد ميزانية الصومال الإيطالي في معادلة ميزانيته على المعونة المالية المقدمة من الدولة الوصية، بما يجعل مصير الإقليمين، البريطاني والإيطالي، معلقًا دائمًا بسياسة إنجلترا وإيطاليا، وانعكاس تعاون الإدارتين الاستعماريتين أو تنافسهما على مصير الإقليمين معًا (٢٦).

وبتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٧ نتعرف على قيام الإدارة البريطانية بترتيب زيارة لوفد صومالي من المحمية البريطانية لصوماليا، للوقوف على تفصيلات المركز المالي للصومال الإيطالي ومقدار العجز في الميزانية.

فتعرفوا بأن الحالة المالية صعبة، لكنها تستطيع أن تتمتع باستقلالها في الحدود التي تستطيع فيها معادلة ميزانيتها وتنمى مصادر ثروتها الاقتصادية.

فعبروا عن أملهم في أن تقدم لهم الأمم المتحدة المعونة المالية بعد سنة ١٩٦٠. غير ان الرسالة حللت الزيارة وهدفها بأن القصد من عرض تلك المعلومات على الوفد الزائر هو زعزعة ثقة الصوماليين بأنفسهم وبمقدرتهم على مواجهة تبعيات الاستقلال، وأنه لابد من الاعتماد على دولة كبرى كبريطانيا لسد العجز المالي في ميزانية البلاد مقابل الارتباط بالكومنولث البريطاني.

وانتهت الوثيقة بتفسير الصوماليين لتلك الزيارة، وأنها بهدف اقتصادي، فقد عبروا بأن الزيارة جاءت بإيعاز من إنجلترا ليطالب الصوماليين باستمرار بقاء حكمها للبلاد (٢٧).

ولم يكن لزيادة دخل الصومال خلال عام ١٩٥٦ أي ميزة في تلك السنة.

حيث تشير إحدى وثائق الخارجية المصرية بتاريخ ٦ يونيو ١٩٥٧ إلى أن إغلاق قناة السويس، بسبب العدوان الثلاثى على مصر، كان له أثر سيئ على اقتصاديات الصومال، مشيدة بالإجراءات الحكومية للتخفيف من هذه الآثار.

ورغم الحالة الاقتصادية الصعبة، فقد قام الصوماليون بجمع تبرعات لشهداء بورسعيد، بلغت ١٢٥ ألف شلن صومالي.

ورغم ضعف هذا المبلغ إلا أنه يدل على الشعور المخلص الذى عبر به الشعب الصومالي تجاه إخوانه المصريين الذين اعتدى عليهم، فضلًا عن تأجج مشاعرهم واستنكارهم لهذا العدوان (٢٨).

ثانياً: التشكيك في قدرة الاقتصاد الصومالى على تسيير دولة الاستقلال.

ففي خطاب كمال الدين صلاح إلى وكيل الخارجية الدائم بشأن مستقبل الصومال الاقتصادي والنفوذ السياسي الأجنبي فيه، في ١٤ مارس ١٩٥٧، نراه يشير لما نشرته جريدة الإيكونومست الإنجليزية تحت عنوان "الموز والنفوذ في الصومال". مشيرًا بأن الصومال يسير نحو الاستقلال والإفلاس أيضًا، وأن بعثة البنك الدولي التي زارت صوماليا في مارس ١٩٥٦ ذكرت بأن نصف دخل البلاد يأتي من الموز، والنصف الثاني من المنحة الإيطالية المالية، وأنها ستحتاج في السنوات العشرين بعد الاستقلال إلى المنح، وهو تكرار لما يردده الانجليز دائمًا من فقر الصومال وعجز موارده الاقتصادية، حتى لا يكون لهم سبيل إلا قبول الكومنولث.

والغريب أن تقرير بعثة البنك الدولي وصل للجريدة قبل أن يصل إلى المجلس الاستشاري بعدة أسابيع، مما يدل على اهتمام إنجلترا بهذه البلاد وسعيها للحصول على المطبوعات والوثائق الدولية الخاصة بها بمجرد إعدادها.

وينتهى المقال بأن نفس المتاعب الاقتصادية تنتظر كلًا من الصوماليتين: البريطانية والفرنسية اللتين لن ترضيا بالبقاء تحت الحكم الأجنبى عندما تصبح صوماليا مستقلة.

وهو بيت القصيدة في المقالة، إذ أن الانجليز والفرنسيين والبلجيكيين يتوجسون خيفة من اليوم التى تحصل فيه صوماليا على الاستقلال.

وتصح عضوًا في الأمم المتحدة، بأن ذلك سيتم ليس لمجرد انتقال العدوى من صوماليا لتلك الشعوب، بل لما يتوقعه من استيقاظ الشعوب الإفريقية الغنية بالمواد الخام، لذا دأبت تلك الدول على التغلغل والتعاون في مجلس الوصاية لتنفيذ سياسة يقصد منها وضع العقبات لتأخير استقلال الشعوب الإفريقية التي تحت الوصاية[٢٩].

ويشير خطاب طه فتح الدين مدير الإدارة الإفريقية إلى وكيل الوزارة المساعد في ٢٥ مارس ١٩٥٧ لتقرير ممثل مصر عما نشرته مجلة الإيكونومست جازيت الإنجليزية تحت عنوان الموز والنفوذ في الصومال، بأن النغمة التي ترددها المجلة هي نفس النغمة القديمة التي سبق أن سمعتها الإدارة الإفريقية من السير ألان بيرنز عن زيارته للصومال عام ١٩٥٤، ثم من الوفد الإسترالي في مجلس الوصاية، وأخيرًا من وفد الجبهة الوطنية في الصومال الذي زار صوماليا.

والغرض من هذه النغمة هو زعزعة ثقة الصوماليين على مواجهة تبعات الاستقلال. حيث تعطى اتفاقية التعاون الإيطالي الأمريكي لسنة ١٩٥٤ الصومال الحق في مساعدة قدرها ١.٢٠٠.٠٠٠ دولار تدفعها الدولتان مناصفة، وأن نية الدولتين متجهة لاستمرار هذه المعونة.

ولهذا انحصر نشاط لجنة التنمية الاقتصادية المشتركة في تنفيذ المشروعات الزراعية وتربية الماشية وحفر الآبار وتخزين الحبوب تحت إشراف تسعة خبراء من شئون الزراعة.

وأشارت الإدارة إلى جهود أمريكا في البترول، وما يمكن أن يحدث من انقلاب.

ورأت بأنه قد يكون من الصالح نشر هذه الحقائق بتوسع من الناحية الفنية والاقتصادية عن طريق بعض الأستاذة المتخصصين في هذه الشئون في الجرائد والمجلات المحلية، وكذلك في النشرة التى تصدرها القنصلية المصرية في مقديشيو، مع إذاعتها في نفس الوقت في البرنامج الموجه في الصومال لتبشر الصوماليين بما تبشر به اقتصاديات بلادهم في المستقبل من تقدم وإنماء، إذا أحسنوا استغلالها بالاستعانة بالفنيين والخبراء من الدول العربية. وعلقت الخارجية بأنه على السيد مدير الإدارة الإفريقية التفضل باقتراح الأسماء التى يرى الاستعانة بها، ليتحقق الرأى الذى تقدم به.

وفي ٢٦ مارس ١٩٥٧ كتب مدير الإدارة الإفريقية لوكيل الخارجية بأن يقوم الأساتذة الموجهه أسماؤهم في كشف الإدارة الافريقية بأبحاث عن الصومال وفقًا لتقييم تضعه الإدارة، ثم بمراجعة هذه البحوث وإرسالها للقنصلية المصرية لتتناولها في نشراتها في ٣ إبريل ١٩٥٧ (٣٠).

وحدد خطاب طه فتح الدين مدير الإدارة الإفريقية إلى وكيل الوزارة المساعد للشئون السياسية في ١ إبريل ١٩٥٧ أسماء بعض الأساتذة المصريين المتخصصين في شئون الزراعة والاقتصاد الذين يمكن الاعتماد عليهم في الكتابة عن اقتصاديات الصومال لتوعية الصوماليين بما تبشر به اقتصاديات بلادهم، مشيرًا بأن الأسماء التى حددها تعد قليل من كثير من الخبراء المصريين الذين يمكن للإدارة الاعتماد عليهم في الكتابة في هذه الشئون متى وافقت على الاقتراح من حيث المبدأ(٣١).

وعلى هذا يمكن القول بأن استكتاب الباحثين والكتاب المصريين المتخصصين في المجال الاقتصادي قد شكل أداة مهمة في توعية الصوماليين بمعركة الاستقلال الاقتصادي، وبضرورة الإصرار على الاستقلال السياسي.

ويشير الملحق الثانى الذى نشرته جريدة الكوريرى دى صوماليا في ١١ سبتمبر ١٩٥٧ حول ما نشرته إحدى الجرائد الإثيوبية عن اقتصاديات الصومال، تبرر فيه عدم قدرة الصومال للحصول على الاستقلال نظرًا لظروفه الاقتصادية.

حيث نقلت ما نشرته جريدة صوت إثيوبيا من أن الصومال غير مستعد للاستقلال اقتصاديًا، حسب شهادات الخبراء الانجليز الذين زاروا الصومال، وعبروا عن ضعف الاقتصاد الصومالي، وأنه يعتمد على اقتصاد إثيوبيا، بل يعتمد كليًا على مصادر المياه في الأنهار التي تنبع من الأراضي الحبشية، ولا يستطيع انسان أن يتصور ماذا يكون عليه الاقتصاد الصومالي بعد الاستقلال.

والمشروعات الزراعية التي جرى تنفيذها في الأوجادين تشهد بذلك (٣٢). وكأنه تهديد مبطن من قبل إثيوبيا باستغلال ورقة المياه تجاه الصومال إذا مالت لخيار الاستقلال. وفصل خطاب الزيات لوكيل الخارجية بشأن زيارة رئيس لجنة الشئون

الخارجية في البرلمان الإيطالي للصومال في ٣٠ مايو١٩٥٨ مسألة التشكيك وكيف يعتمدونها سياسة لهم.

حيث تحدث الزائر عن الآمال الإيطالية بأن الصوماليين لن يطلبوا الاستقلال، وسيطالبون ببقاء إيطاليا، وأن ربطهم الصومال بالغرب عن طريق منح المعونات الاقتصادية والعسكرية، قد انعكس على السياسة المصرية.

فأكد الزيات للصوماليين بأن مصر ستبذل قصارى جهدها في تقديم هذه المعونة عن طريق الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار نشطت الدعاية الغربية ضد مصر، ووزعت مبالغ مالية كبيرة ،وأصدرت الحكومة الصومالية بأمر من الحاكم الإداري بالنيابة فرانكا عددًا ضخمًا من تراخيص الاستيراد لأعضاء الجمعية التشريعية الصومالية وغيرهم، ووزعت المناصب الشاغرة على عدد كبير من الصوماليين، وخاصة الذين لهم اتصال بالإدارة المصرية.

بل كانوا يمولون المظاهرات ضد الشخصيات المرتبطة بالإدارة المصرية، كالحاج محمد حسين رئيس حزب الوحدة، ونجحوا في عزله من المنصب [٣٣].

وبهذا فإن معركة الدفاع عن الاستقلال الاقتصادي، وتحصين قرار الاستقلال السياسي، كانت معركة شرسة أدارتها الإدارة المصرية باقتدار ووعي كبيرين.

ثالثاً، انعكاس التحديات الاقتصادية على برامج الأحزاب الصومالية.

فنظرًا لما يحظى به الصومال من موارد اقتصادية أوضحت لنا مذكرة رئيس قسم شرق إفريقيا سعى إيطاليا للإبقاء على نفوذها الأدبي والاقتصادي منذ إقرار الوصاية وحتى نهايتها سنة ١٩٦٠ وبعد الاستقلال، عن طريق إيجاد طبقة من الصوماليين المتشبعين بالعقلية والحضارة الإيطالية، رغبة منها في الاحتفاظ بالمستشارين الإيطاليين في كل وزارة ومصلحة، واحتكارًا لاقتصاديات الصومال، ولتكون لها الامتيازات لاستغلال مصادر الثروة[٣٤].

فكان من الطبيعي أن يرفض الصوماليون تلك الرغبات بطريقة سلسة وهادئة. وفي هذا الإطار يفيدنا خطاب القائم بأعمال مكتب الجمهورية العربية بالصومال إلى وكيل الخارجية في ٩ يوليو ١٩٥٨ بأنه "بصفة الصومال دولة ضعيفة في حاجة لمعونة

خارجية بعد الاستقلال، فإن السياسيين الصوماليين كانوا يخشون من مهاجمة الدول الغربية وإيطاليا ستشير عليهم تلك الدول ويمنع عنهم المعونة" (٣٥).

ولهذا نتعرف من مرفق المذكرة السابقة بأن أهداف حزب الصومال الكبير في الشأن الاقتصادي تمثلت في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للصومال، وأنه قرر أن يرسل مبعوثين للخارج للتخصص في هذه الميادين، وأن يقوم بتنمية الاقتصاد الوطني، حيث ظل الصومال يعانى من التأخر.

ومن مظاهر هذا التأخر كان عجز الميزانية التجارية، فصادرات الصومال أقل من وارداته.

وأنه يمكن التغلب على هذه المشكلة باستغلال المصادر الاقتصادية الموجودة، والتى لم تستغل بعد، حتى يزداد إنتاج الصوماليين من الفول.

كذا تحدث عن أهم المصادر التى يمكن زيادتها في عدة مجالات:

أولًا : العناية بتربية الحيوان، حيث يمكن زيادتها، وهناك أسواق في حاجة لها.

ثانيًا: زيادة الأراضي المزروعة، حيث تملك الصومال مساحات شاسعة يمكن زراعتها بإنشاء خزانات على الأنهار، وإنشاء الترع والمصارف.

ثالثًا: زيادة زراعة المحصولات التي يمكن تصديرها للخارج، كالقطن والذرة والحبوب والبذور الزيتية، وبعدم الاعتماد على محصول واحد كما هو حادث في الموز.

رابعًا: استخدام الطرق الحديثة في الزراعة والصناعة لزيادة الإنتاج.

خامسًا: إنشاء المصانع التى تعتمد على المنتجات المحلية كمصانع حفظ اللحوم والمنسوجات، ولذا فقد رحب الحزب برؤوس الأموال والشركات الأجنبية.

وبخصوص عجز الميزانية، فقد ذكر بأن الدول التى تعتمد على غيرها هى دول ناقصة الاستقلال تخضع لرغبات غيرها، حرصًا على استمرار المعونة.

وأن ما يهم الصومال بعد الاستقلال هو تدبير الميزانية، بحيث يكون المنصرف مساويًا للدخل، ويجب أن يتحمل الصوماليون الضيق بعض الوقت، وذلك بضغط مصروفات الدولة حتى تتوازى مع دخلها، والعمل في نفس الوقت على زيادة دخل الدولة.

وفيما يتعلق بانخفاض مستوى معيشة الصوماليين فإن معظم الصوماليين يعيشون في حالة أقرب إلى البداوة، فمتوسط الدخل منخفض، ويأمل الحزب من ذلك استغلال الموارد الاقتصادية(٣٦).

وعلى هذا، فإن الاقتصاد الصومالى كان يواجه تحديات داخلية حقيقية، أبرزها تخوف الصوماليين من مصير دولتهم المجهول بعد الاستقلال، ورواج نغمة التحبيط الاقتصادي. ولولا وقوف الإدارة المصرية إلى جانبهم، لكان من الممكن أن يقعوا فريسة لعملية التيئيس والقنوط التى استهدفتهم.

خامسا- التحديات الخارجية للاقتصاد الصومالي:-

شكل ربط الاقتصادي الصومالي بالمعونات الخارجية موضوعًا مهمًا في التحديات التي واجهت الاقتصاد الصومالي خلال فترة الوصاية.

وفي هذا السياق تفيدنا رسالة الزيات لوكيل الخارجية في ٢٠ مارس ١٩٥٨ بأنه في اجتماع لجنة التعاون الفني الافريقى الذي عقد في أكرا، والذي حضره مندوبو الدول الأوروبية التي لها مستعمرات، ولأول مرة حضره، مستمع من الصومال الإيطالي، وهو عبدى أدن، موظف بوزارة المالية الصومالية. حيث تقرر في هذا الاجتماع إنشاء مؤسسة جديدة باسم صندوق التعاون الإفريقي المشترك.

وعلم الزيات أن أمريكا أبلغت الدول المشتركة في الاجتماع استعدادها لمعاونة المؤسسات ومؤازرتها(٣٧).

وتشير مذكرة إدارة الشئون الإفريقية لوكيل الوزارة للشئون السياسية الشرقية في ١ يوليو ١٩٥٨ لنشاط شركات البترول الأمريكية والإيطالية والخبراء الأمريكيين في الدواء.

مشيرة بأن الجهات المختصة ستقوم بدراسة النواحى الاقتصادية (٣٨).

وفيما يتعلق بإسرائيل، فقد علم الزيات بما دار في اجتماع لجنة التعاون الفني الإفريقي♥ التي عقدت في أكرا في مارس ١٩٥٨، وحضرها مندوب من الصومال الإيطالي، بأن الحكومة الإسرائيلية قد أبلغت الدول المشاركة استعدادها لتقديم مثل هذه المعاونة الفنية، وإن كان هذا الاقتراح الإسرائيلي سيسبب مصاعب للمؤسسة أكثر مما يمكن أن يجلبه لها من النفع.

هذا، وقد قررت المؤسسة أن تدعو الصومال الايطالى للالتحاق بها بعد الاستقلال.

وقد أظهر المسيو بول مارتين هنرى، رئيس قسم إفريقيا بوزارة الخارجية الفرنسية، الذى حضر إلى الصومال الإيطالي بعد انتهاء الاجتماعات السابقة، اهتمامًا كبيرًا بموضوع المساعدات الفنية والاقتصادية التى يطلبها الصومال الإيطالي بعد استقلاله.

وتحدث في نفس الأمر عدة أشخاص صوماليين وإيطاليين وأمريكيين في الحفلة التي أقامها قنصل فرنسا العام في مقديشيو في ١٣ مارس ١٩٥٨ (٣٩).

وفي هذا الإطار كتبت الإدارة الإفريقية إلى الإدارة العربية بوزارة الخارجية في ٩ ابريل ١٩٥٨ بالمعلومات التي أوردها ممثل مصر في المجلس الاستشاري بشأن قيام إسرائيل بإبلاغ الدول المشتركة في اجتماع لجنة التعاون الفني الإفريقي استعدادها لتقديم معونتها الفنية لمؤسسة صندوق التعاون الإفريقي المشتركة التي قررت إنشائها(٤٠).

ونفس الخطاب أرسلته الإدارة الإفريقية إلى الإدارة الاقتصادية بذات التاريخ (٤١).

ومن ثم فإن موضوع المعونات الخارجية واشتراطاتها شكل عبئًا ثقيلًا على الصوماليين ومستقبل دولتهم.

وفي هذا الإطار، يشير خطاب يحيى الشريف، السكرتير الثاني بمكتب مصر بالصومال، إلى وكيل الخارجية بشأن نشاط بريطانيا وأمريكا وإيطاليا ووعودهما بتقديم المعونة اللازمة للصومال بعد استقلاله آخر ١٩٦٠، إلى بحث هذا الموضوع في الجمعية العامة المنعقدة في نيويورك في أكتوبر ١٩٥٨.

حيث قابل وزير الاقتصاد الصومالي بعد حضوره لجلسات مجلس الوصاية، بعض المسئولين بوزارة الخارجية الأمريكية وغيرهم من الأمريكان في واشنطن، وقام بزيارة بلجيكا وألمانيا، وتحدثوا في موضوع السوق الأوروبية المشتركة.

وزار بعدها إيطاليا وتباحث مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وظهر من هذا النشاط عدة أمور:

أولاً: أن أمريكا قد وعدت بمساعدات مالية بعد الاستقلال في نطاق القوانين الأمريكية.

ثانيًا: قدمت إيطاليا وعودًا بالمساعدة.

ثالثًا: وعدت حكومة انجلترا أيضا بتقديم مساعدات مالية وفنية غير المساعدات الثقافية بإنشاء معهد للمجلس البريطانى.

رابعًا: طلبت الحبشة من أمريكا أن تقدم لها معونة اقتصادية تتولى هى تقديمها للصومال، لكن الأمريكان لم يوافقوا.

وقامت الحبشة على إثر ذلك بتوزيع مبالغ مالية كبيرة من الأموال على بعض الصوماليين، وأكد وزير الداخلية الصومالى بأنها تتصل ببيت من بيوت التجارة البريطانية، وأنه صومالى يدعى متسل كويتى، وأنها توزع عن طريق حزب الأحرار الذى يرأسه عميل للحبشة، اسمه الحاج محمود بوراكو.

وقد اقترح الزيات في مجلس الوصاية أن تقدم المعونة عن طريق صندوق خاص تنشئه الأمم المتحدة، لكن قاوم مندوب بريطانيا السير اندرو كوهين الفكرة ولم يؤيده فيها إلا أعضاء المجلس الاستشارى وعدة دول صغيرة.

وقاومها مندوب أمريكا والهند، ونظرًا لغلبة أعداد المقاومين لها لم يطلب التصويت لكى يثار الموضوع مرة أخرى في اجتماعات اللجنة الرابعة من لجان الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتحدث بعد عودته للصومال عن هذه الفكرة مع المسئولين الرسميين ورجال الأحزاب والطوائف المختلفة، باعتبار أن هذه الفكرة هي طريق التحرر الاقتصادي، وأن قبول المعونة من جهة واحدة بعد الاستقلال أو جهات معروفة بالميول الاستعمارية، سيكون نكسة كبرى تصيب الصومال.

مشيرًا بأن الرأى في الصومال مهيأ للمطالبة بهذه الفكرة.

وذكر وزير الاقتصاد، فارح على عمر، بأنه كان يحضر اجتماعات الأمم المتحدة باعتباره عضوًا في الوفد الإيطالي، وبالتالي ليس حرًا في تصريحاته.

فطلب منه الزيات إشراك المجلس الاستشاري عند نظر هذه المسألة.

وانتهى إلى القول بأنه غير واضح ما إذا كانت مباحثات إنجلترا وأمريكا وإيطاليا قد انتهت لاتفاق على خطة صومالية مالية سياسية موحدة أم لا؟ فحسب كلامه أن هذه الدول بذلت جهودًا كبيرة، والتقت مع الحبشة عند غرض واحد، وهو محاربة مصر في الصومال[٤٢].

ويبدو أن المعونة الإيطالية واستمرارها كان يشكل عقبة لابد من تجاوزها عند تفكير الصوماليين في مسألة الاستقلال.

وفي المرفق الأول المتعلق بما نشرته جريدة بريدة الصومال في عددها الصادر في ٣ أكتوبر ١٩٥٨ عن تقرير الشئون الاقتصادية لمجلس الوزراء الصومالي، نجد أن مجلس الوزراء الصومالي قد اجتمع برئاسة عبدالله عيسى في جلسات عقدت في الفترة من ٢٥ سبتمبر– ٢ أكتوبر ١٩٥٨ واستمع خلالها للتقرير المفصل الذي قدمه وزير الاقتصاد فارح على عمر، بشأن مهمته لدى مجلس الوصاية، ولدى الحكومة والهيئات الاقتصادية الإيطالية، وكذلك لدى حكومات أمريكا والمنظمات الاقتصادية التابعة لها، والمكتب الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف، ولدى سلطات الهيئة الأوروبية في بلجيكا وفي ألمانيا الغربية.

وأقر المجلس بالإجماع نص الرسالة التى وجهها عبدالله عيسى إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالية فانفانى، والتى نشرت في جريدة بريدة الصومال.

حيث شكره لمساعدته في حل القضايا الكبرى للصومال، بقصد نمو صلات التضامن، وروابط الصداقة بين شعوب الغرب والشرق التى ليس لها أهداف توسعية او استعمارية. وشكره على إقرار المساعدات الفنية والمالية الإيطالية للصوماليين، وتصريف الموز في الأسواق الإيطالية، مقرًا بأن هذا قد أزال التخوف عن عاملين من عوامل استمرار النمو الاقتصادي بعد سنة ١٩٦٠.

وأن حكومته كلفته بدعوته لزيارة الصومال، وقد وعدت الجريدة بأن تُنشر في أقرب وقت، خلاصة مفصلة عن التقرير(٤٣).

وفيما يتعلق بالتحديات الخارجية الخاصة بالتدخلات البريطانية، فقد أشارت إحدى الوثائق المصرية للقلق البريطاني الأمريكي عندما أعلن الحاكم الإداري في ١٦ أكتوبر ١٩٥٧ عزم بلاده على إنهاء الوصاية قبل موعدها.

حيث طالب السفيران، البريطاني والأمريكي، من رئيس الوزارة في خريف ١٩٥٧ تفسيرًا لذلك.

متحدثًا عن وصول أنباء بأن سفراء أمريكا وإيطاليا وفرنسا اجتمعوا في لندن في ٣١ مايو ١٩٥٨، ثم اجتمعوا روما، لبحث اتخاذ سياسة موحدة فيما يختص بمسائل الصومال (٤٤).

وتخبرنا رسالة الزيات لوكيل الخارجية المصرية بشأن النشاط البريطاني والغربي الجديد في الصومال في ٣٠ يناير ١٩٥٨ بمناقشة بعض الصحف الغربية لموضوع استقلال الصومال الايطالى وأثره في البلاد المحيطة مشيرة لعدة أمور:

أولًا: ردود الفعل في الصومال الإيطالي.

حيث نشرت جريدة بريد الصومال الإيطالية ردًا بالعربية في ٢٠ يناير ١٩٥٨ على مقال التايمز، قالت فيه أن الصوماليين سيحاولون معرفة أصدقائهم من أعدائهم، وأن هذا الرد جاء باقتراح من الزيات على عبدالله عيسى، طالبًا منه الرد على تصريحات التايمز والحصول على إيضاحات من قنصل بريطانيا عن طريق الإدارة الوصية، أو نشر مقال احتجاج على الأقل.

وذكرت الصحيفة بأن وزير الاقتصاد الصومالي لفت نظرهم خلال زيارته للندن للمقال، وتلقى ردًا بأن المقال لا يعبر عن رأى المصادر البريطانية الرسمية.

وعادت الصحيفة ونشرت في ٢٣ يناير ١٩٥٨ بعنوان "قلق لا أساس له من الصحة" ذكرت الأسباب التى تدعو لعدم الاستقلال في الموعد المحدد في رأى التايمز وغيرها، وهى الخوف من أن استقلال الصومال الايطالي سيسبب اضطرابات سياسية في شرق إفريقيا، وأيضا لتخوفات من عدم استعداد البلاد السياسي، ومن الحالة الاقتصادية التى لا تسمح للصومال أن يعيش كدولة.

وفندت الجريدة هذه الأسباب، وقالت بأن الاضطراب السياسي الناتج عن الرغبة في الاستقلال وإنهاء الاستعمار في شرق إفريقيا، هو اضطراب طبيعي ناشىء عن أسباب طبيعية وليس استقلال صوماليا.

وأنه ظاهرة من ظواهر النهضة التي غيرت وجه القارتين، الإفريقية والأسيوية، بعد الحرب.

وقالت الجريدة أن زعماء الصومال الرسميين أظهروا نياتهم الحسنة نحو جيرانهم بزيارة أديس أبابا ولندن.

أما استعداد الصومال السياسي فقالت بأنهم خطوا منذ سنة ١٩٤٣ خطوات عظيمة، وأن الديمقراطية صحيحة مكفولة، وأن الهيئات الدولية قد اعترفت بذلك. وقالت بأن الصومال يبذل مجهودات لتحسين اقتصاده، وأنها ليست الدولة الوحيدة التى تحتاج المعونة.

ثانيًا:- رد الفعل في إثيوبيا.

حيث نشرت جريدة صوت إثيوبيا الشبه رسمية، مقالًا تحمل فيه على السياسة البريطانية بعنوان "دسيسة استعمارية" ونشرت ترجمة المكاتبة في جريدة بريد الصومال عدد٢١يناير١٩٥٨. ويدل المقال على أن السياسة الإثيوبية تعادى السياسة البريطانية القائمة، لأنها تسعى للتقرب من القبائل بمهاجمة السياسة الإثيوبية.

مشيرة بأن بريطانيا تهتم بالمحافظة على القواعد البريطانية في القارة وليس اهتمامها بالصومال أو الصوماليين.

ثالثًا:- رد الفعل في الصومال البريطانى.

حيث أظهرت الدوائر الوطنية في الصومال البريطانى قلقًا من اتجاهات السياسة البريطانية الحديثة.

وكتب ماريانو نائب رئيس الجبهة الوطنية المتحدة في هرجيسة مقالًا لجريدة التايم.

يشير فيه بأن كل محاولة لتأخير استقلال الصومال الايطالى تعتبر محاولة غير مقبولة، ودليل على سوء نية الغرب.

وأن الزعم بأن الصوماليين المسلمين لابد ان يكونوا على علاقة سيئة مع جيرانهم الأحباش المسيحيين هو زعم لا أساس له. وأن العلاقات غير الحسنة القائمة بين الحبشة والصوماليات إنما قامت بسبب أعمال الحبشة السيئة، وليس بسبب التعصب الديني الإسلامي ضد المسيحيين(٤٥).

ويشير المرفق الأول المتعلق بما نشرته جريدة بريد الصومال في ٢٠ يناير ١٩٥٨ بأن منح استقلال الصومال سنة ١٩٦٠ قد اتخذ بعجلة، وكان مجردًا من أي مسئولية.

وتعتبر بريد الصومال من الصحف القديمة المتطرفة، وهى صحيفة محلية ليست لها أهمية في إنجلترا.

أما مقال التايمز فيدعو إلى إعادة استعمار الصومال، واستنكر الحملة الصحفية البريطانية ضد الصومال من جانب الصوماليين.

وتحدث مقال آخر حول تطلع الصومال إلى الأمم المتحدة لتضمن مساعدته اقتصاديًا. مشيرًا لحديث بعثة الأمم المتحدة الزائرة في يوليو سنة ١٩٥٧ بأن شعب الصومال يتطلع للأمم المتحدة لتضمن له مساعدات مالية أجنبية بعد الاستقلال، للعجز القائم في الميزانية.

ويشبه تقرير هذه البعثة الاقتصادي تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير التي زارت الصومال الإيطالي سنة ١٩٥٦.

وذكرت أنها لا تتوقع زيادة كبيرة في الإنتاج قبل سنة ١٩٦٠، وأنه إذا لم تستقر المساعدات المالية الخارجية، فسوف تضطر السلطات لخفض الاعتمادات التى تنفق على المشروعات العامة وعلى الواردات، وأنهم يحتاجون ما بين ٤- ٥ مليون دولار حتى سنة ١٩٦٠ (٤٦).

ويشير الملحق الثانى المتعلق بما نشرته جريدة بريد الصومال الصادرة في ٢٣ يناير ١٩٥٨ ردًا على تخوفات جريدة التايمز من أن استقلال الصومال يشكل خوفًا من حدوث اضطرابات في شرق إفريقيا، وأنه ناتج من عدم استعداد الصوماليين السياسي، وخوفًا من الحالة الاقتصادية والمالية الحرجة، فقالت بأنها نغمة قديمة تنتشر في الصحف الدولية.

منبهة بأن شكوك الجريدة ليس لها أساس من الصحة، وفندت إدعاءاتها(٤٧). في حين نقل الملحق الثالث المتعلق بما نشرته جريدة بريد الصومال في ٢١ يناير ١٩٥٨، ما نشرته صحيفة بريد الصومال تحت عنوان "صوماليا في الصحف الدولية" تعليقًا عما نشرته جريدة صوت إثيوبيا في ٩ يناير من أن الحبشة أصبحت محط اهتمام الصحف البريطانية، نظرًا لما يتعلق بالصومال.

مركزة على أحلام الحبشة بأن حدودها القديمة كانت من الشرق، البحر، ورغم ذلك لم تضغط الحبشة لحقوقها، وقاومت سياسة الحماية، وأيدت كل من يطمح للاستقلال، وأن تاريخ احتلال أوروبا للصومال هو تاريخ تحريض ضد الحبشة.

وعابت على بريطانيا اعتبارها بأن المعاهدة البريطانية الحبشية بشأن منطقة الهود قطعة من الورق فقط (٤٨).

وخطاب الزيات إلى وكيل الخارجية في ١٨ يناير ١٩٥٨ يشير إلى الدعوة التي وجهتها الحكومة البريطانية للوفد الصومالي الذي يزور الأمم المتحدة لزيارة لندن، وتشرح بأن الوفد يضم أربعة أفراد على رأسهم فارح على عمر وزير الشئون الاقتصادية، والمسيو جاسبارى المشرف على الشئون الاقتصادية بالإدارة الإيطالية، والذي يعد المسئول المالي بالصومال. وأن الوفد استغل فرصة الدعوة لإمكانية مفاتحة الحكومة البريطانية لمساعدات مالية وإدارية للصومال عند استقلاله، أي تقديم بعض المعونة المالية وبعض الفنين البريطانيين لسد الفراغ الذي يحدثه انسحاب الموظفين الإيطاليين، وانتهاء المساعد الإيطالية المالية. وكان الزيات قد أشار في خطاب سابق بأن السفير البريطاني أشار في حديث صحفي إلى استعداد بريطانيا لتقديم مساعدات دون التطرق لشروط بريطانيا(٤٩). ويشير خطاب الزيات لوكيل الخارجية في ٢٣ مارس ١٩٥٨ لما ورد في خطاب ١٣ مارس بشأن السعى لإيجاد سوق لحاصلات كينيا في الصومال.

وبأنه علم بأن الحكومة البريطانية ستعين في القريب موظفًا اقتصاديًا بلقب نائب قنصل في قنصليتها العامة في الصومال، تكون مهمته الأصلية دراسة إمكانيات التبادل الاقتصادي بين الصومال وبين الأراضي البريطانية القريبة منه، وتشجيع مثل هذا التبادل.

ونظرًا لأن أسس الاقتصاد الصومالي والكيني واحدة تقريبًا، ونظرًا لعدم توفر رصيد العملة من الإسترليني، أو عملة شلن شرق إفريقيا المرتبطة بالإسترليني، في الصومال، فإن الجهود المبذولة تركز على تشجيع تصدير الموز، وربما القطن أيضًا، وكذلك بعض المواشي مثل الضأن، من الصومال إلى كينيا ليمكن شراء المنتجات الصومالية بأثمان هذه الحاجيات(٥٠).

ويتابع الزيات في خطاب أخر أرسله لوكيل الخارجية في ١١ مارس ١٩٥٨ الحديث عن زيارة نائبين من أعضاء مجلس العموم البريطاني للصومال الايطالي ونزلا مقديشيو، وتحدثا في كيفية تصريف حاصلات كينيا الزراعية والصناعية للصومال.

نظرًا لأن أسواق بريطانيا لم تعد قادرة على تحمل جميع حاصلات كينيا، ولظروف النقل نصح النائبان بالبحث عن أسواق قريبة، وتحدثا في أمر تنمية الواردات من كينيا وتذليل عقبة العجز الإسترليني الظاهر في ميزانية الصومال، بحيث تظهر ميزانية الصومال الإيطالي دائنًا في الليرات الإيطالية والدولارات الأمريكية، ومدينًا في الإسترليني.

وقد حدثت خلال هذه السنة محادثات بين وزير الاقتصاد الصومالي، الحاج فارح على عمر، والسنيور جسبارى الذي يتولى الشئون الاقتصادية بالإدارة الإيطالية، ومسئولي كينيا لإيجاد أسواق لحاصلات كينيا في الصومال.

وتناقشا أيضًا في أمر مساعدة بريطانيا المالية للصومال بعد الاستقلال، حيث شغل بال الصوماليين تعويض المعونة المالية التي تقدمها إيطاليا في فترة الوصاية، والتي ستعانى منها بعد الاستقلال سنة ١٩٦٠، عجزا يقدر بأربعة إلى خمسة ملايين دولار أمريكي. وسبق أن زار وزير الاقتصاد الصومالى السنيور جاسبارى بريطانيا في طريق عودتهما من نيويورك بعد حضور الاجتماع الأخر للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وعلم الزيات من فارح أن المستر سلوين لويد، وزير الخارجية البريطانى، أخبره بأن بريطانيا لا يمكنها أن تقدم معونة مالية للصومال في الوقت الراهن، ولكنها مستعدة لبذل مساعيها لدى أصدقائها لتقديم مثل هذه المعونة.

وأن بريطانيا ستعتذر الآن عن تقديم المعونة، إما لأنها تود أن يكون تقديم المعونة الاقتصادية أو المالية أو الفنية الغربية إلى المنطقة ككل وليس لأجزائها المتفرقة.

أو لأنها تريد أن يكون تقديم اى معونة مالية للصومال عن طريق اشتراكه في السوق الغربية(٥١).

وفي رسالة وكيل الخارجية إلى ممثل مصر في المجلس الاستشاري في ١٢ ابريل ١٩٥٨ بشأن ما نشرته مجلة إيكونيميست جازيت الإنجليزية تحت عنوان" الموز والنقود في الصومال" من ان الصومال يسير نحو الاستقلال والإفلاس، طالبًا

المعلومات التى يملكها محمد صفي الدين المرعشلى الخبير الزراعى المصرى في الصومال، ليزود بها الوزارة عن الثروة الزراعية والحيوانية هناك، وما تبشر به اقتصاديات الصومال في المستقبل من تقدم ونماء، والدور الذي يمكن أن يقوم به الخبراء والفنيون المصريون به وغير المصريين في هذا الميدان(٥٢).

وتفيد رسالة السكرتير الثالث بمكتب مصر بالصومال الى وكيل الخارجية في ٢٠ يونيو ١٩٥٨ بأن المرعشلى قد غادر الصومال عائدًا نهائيًا إلى مصر في ٢٦ إبريل ١٩٥٧، وأنه يمكن الاستفهام منه مباشرة في هذا الشأن، مرفقًا مذكرة أعدها عن الزراعة في الصومال، تشمل مذكرات كان قد كتبها في هذا الموضوع، وبعض محاضرات كان قد ألقاها عن الزراعة(٥٣).

وكل هذا كان ردًا على ما نشرته مجلة إيكونيميست عن الموز والنفوذ في الصومال، حيث استدعى المقال ما ذكره تقرير بعثة البنك الدولى التى زارت الصومال سنة ١٩٥٦ بأن الصومال سيظل يحتاج المعونة لمدة عشرين سنة تالية(٥٤).

وعلى هذا شكلت التحديات الخارجية ورقة ضغط مهمة على الاقتصاد الصومالى، وكان لابد من تجاوزها والتعاطي معها بطريقة واعية وناعمة. من هنا ظهر دور الإدارة المصرية في توجيه الصوماليين في التحايل عليها والتعامل معها بذكاء منقطع النظير.

سادساً- المواجهة المصرية للتحديات الاقتصادية الصومالية في فترة الوصاية:-

عرفنا في المحاور السابقة ما هي التحديات الاقتصادية التي واجهت الصومال على المستويين الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال كان الجهد المصري مركزًا في البداية على المجال الثقافي والتعليمى.

حيث قامت بتعليم ١٥٠ صوماليًا في مصر، وعمل ٥ أساتذة جامعيين في مقديشيو(٥٥). وهو ما ساعد في ظهور تيار داعم للوجهات المصرية والعربية، فانتقل جهدها للاهتمام بكافة النواحى السياسية والاقتصادية وغيرها. وبدا راديو القاهرة يبث دعايات مضادة للإيطاليين هناك، وقدمت الإدارة المصرية مساعدات تعليمية مميزة(٥٦).

ونظرًا لأن الإدارة المصرية كانت تعرف كل صغيرة وكبيرة عما يدور هناك، لذا تميزت مواجهتها للتحديات الاقتصادية الصومالية بستة أشكال رئيسية:

الشكل الأول: زيادة التبادل التجاري بين مصر والصومال.

وفي رسالة إدارة الأبحاث إلى وكيل الخارجية المصرية حول العلاقات التجارية بين مصر والصومال في ٢١ سبتمبر ١٩٥٤ يشر في موضوع تنمية العلاقات السياسية والاجتماعية بين مصر والصومال بأن إدارة المخابرات العامة قد لاحظت فيما يتعلق بالناحية الاقتصادية بأنه يجب العمل على تنمية العلاقات التجارية مع الصومال بصفتها بلادًا شرقية إسلامية لتسير جنبًا إلى جنب مع العلاقات الثقافية وغيرها. فتكاد تكون العلاقات التجارية معدومة، رغم أن كثير من البضائع المصرية تلقى رواجًا كبيرًا هناك.

وفي هذا الإطار عرض ما قدمته إدارة المخابرات من مقترحين لتطوير هذا الأمر: **أولًا:** أن يلحق بمكتب مصر بالصومال أحد الموظفين ليقوم بمهمة الملحق التجاري على أن يعمل في الظاهر مساعدًا لتمثيل مصر هناك. **ثانيًا:** أن يجرى التفاهم بين الإدارة الاقتصادية بالوزارة وبين وزارة التجارة والصناعة وزارة الزراعة على إيفاد بعثة تجارية لدراسة السوق هناك دراسة مستفيضة(٥٧).

وأشارت مذكرة السكرتير الثالث بمكتب مصر بالصومال في ٢٩ يوليو ١٩٥٤ بأنه يوجد تبادل تجارى بين مصر والصومال، لكنه بسيط يشمل تصدير البصل والبطاطس إلى الصومال مقابل المواشى على أن يكون الدفع بالجنية المصري والليرة الإيطالية حسب الاتفاق المصري الإيطالي في نوفمبر ١٩٥٢.

حيث تستورد مصر المواشي والجلود والألبان والفحم النباتي وبعض الفواكة مثل الموز. وتحتاج الصومال للبصل والبطاطس والمأكولات والصابون والأرز والسكر وبعض الفواكة والخضروات وبذور القطن والأقمشة والأحذية. هذا في ظل رغبة إيطاليا في أن تقصر التبادل التجاري على نفسها.

مستحسنًا إيفاد بعثة اقتصادية تجارية تقوم بدراسة السوق دراسة وافية، والحديث مع التجار الصوماليين لمعرفة ما يريدونه من المنتجات المصرية على أن يكون أساسها الاتفاق التجاريو المصري الايطالي في نوفمبر ١٩٥٢(٥٨).

وحين أوضحت مذكرة رئيس قسم شرق إفريقيا بأن الصومال غنية بمواردها الاقتصادية، وأن هذا الثراء هو الذي جعل الدول الغربية تسعى لاستغلاله، راحت الإدارة المصرية تعمل على ضرورة الاستفادة من تلك الموارد، وتقاوم النفوذ الإيطالي والبريطاني والأمريكي والإثيوبي، وتقطع الطريق أمام محاولات إسرائيل للنفوذ للمنطقة. وهو ما ظهر جليا في مذكراتها ومراسلاتها ووثائقها.

فلما كان الاقتصاد الصومالي قائم على تصدير الموز الذى تحتكره إيطاليا تقريبًا، ثم الماشية والقطن الخام، ويقوم باستيراد المواد الغذائية والمنسوجات والسلع المصنوعة الأخرى، رأت الإدارة المصرية أن تنشأ شركة تضم عددًا من الشركات للعمل في إحدى المشروعات الآتية:

أولًا: شركة لحلج القطن، على أن يقوم بجانبها معاصر للزيوت من بذرة القطن أو الفول السوداني أو السمسم، وكذا صناعة الصابون.

ثانيًا: شركة لمنتجات الألبان وتوفير المواشى.

ثالثًا: شركة لنقل اللحوم الحية إلى مصر للمساهمة في سد النقص في السوق المحلى.

رابعًا: شركة لنقل اللحوم المثلجة.

خامسًا: شركة لصناعة اللحوم المحفوظة وما يتبعها من صناعات للعظم واستغلال الجلود ونفايات الذبح وما يتخلف عن ذلك.

سادسًا: خط ملاحي لنقل البضائع من موانئ شرق إفريقيا إلى موانئ البحر الأحمر.

وفيما يتعلق بمميزات كل شركة، فقيل بأن الشركة الأولى أو الثانية، يمكن البدء فيها فورًا، لأنها صناعات صغيرة ولا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة. أما الشركة الثالثة فيحسن أن تمتلك عددًا محدودًا من بواخر النقل، لنقل اللحوم الحية من مكان تجميعها إلى ميناء الوصول في مصر[٥٩].

أما الشركة الرابعة فتحتاج هذه الشركة إلى مراكب ثلاجات لنقل اللحوم المذبوحة، ويكون لها مجزر كبير ومكان تجميع بالصومال يشرف عليه خبراء مصريين، ما بين أطباء بيطريين وخبراء ذبح وسلخ وغير ذلك، ناهيك عن طريقة التصرف في مخلفات الذبح.

وكذلك ثلاجات لاستقبال اللحوم في ميناء الوصول، ومصنع للاستفادة من نفايات الذبح. وبهذا يمكن للشركة أن تغطى حاجات كثيرة من البلاد العربية ومناطق الخليج الفارسي الذي يعيش أغلب الأحيان على الأغذية المحفوظة.

حينها ستتمكن الشركة من تسليم اللحوم للمستهلك بسعر منافس جدًا للأسعار التى تصل بها اللحوم المثلجة، سواء من الصين الشعبية أو الأرجنتين.

أما الشركة الخامسة فتحتاج إلى مصنع لحفظ اللحوم للاستفادة من نفايات الذبح ومراكب للنقل، مع ملاحظة أهمية النقل البحري المصري والارتباط بعقود طويلة يترتب عليها إنشاء خطوط ملاحية داخل البحر الأحمر. ولابد من وجود فنيين لإدارة المصنع وتسويق المنتجات.

ورأى رئيس قسم شرق إفريقيا أن هذا المشروع هو أنسب المشروعات التي يمكن أن تقوم عليها الشركة المزمع تكوينها لعدة أسباب:

أولًا: سوف تستوعب عددًا من الأيدي العاملة من الصوماليين أنفسهم، مما يجعل انتشار الروح المصرية أمراً سهلًا وبين الطبقات البسيطة.

ثانيًا: ستستوعب كمية أكبر من الرؤوس نظرًا لمقدرته التي تفوق مقدرة السلخانات في حالة تصدير اللحوم المثلجة، ومعنى ذلك اتصاله بالعدد الأكبر من الأهالي المالكين لرؤوس الماشية بالداخل. ويمكن أن تصل اللحوم بسعر متاح لمكان الوصول في السويس، حيث تتجنب المرور في القناة وبالتالي الرسوم المرتفعة التي تؤدى لارتفاع الثمن.

ثالثًا: يمكن أن تصدر رأسًا من المصنع إلى بعض الدول التي تحتاج لهذه المنتجات على شاطئ البحر الأحمر والخليج الفارسي أو البحر المتوسط، وعلى أساس تحصيل ثمن العملات بالقاهرة أو مقديشيو حسب تكوين لشركة.

رابعًا: أن مقدرة المصنع الموجود في مصر لا تكفي للتصدير، ولذلك فإن تصدير اللحوم المحفوظة من منتجات مصنع " قها" كانت محظورة.

خامسًا: رخص الأيدي العاملة.

سادسًا: إذا رؤى أن يقوم المصنع المزمع إنشاؤه في المنطقة الحرة الصناعية بميناء السويس على أن يخصص إنتاجها للتصدير للخارج ولفرنسا، على أن يوضع بالصومال مركز لتجميع الماشية اللازمة للمصنع.

سابعًا:- يمكن تجميع الماشية في مركز تجميع الصومال قرب الميناء، ثم تمضية فترة الحجر الصحى بالصومال تحت إشراف أطباء مصريين. ثم إرسال الرؤوس إلى المصنع بالسويس للذبح، ويستخرج منها اللحوم للصناعة المحفوظة وتصدر للخارج.

ثامنًا:- يمكن الاستفادة من النفايات في مصر مثل صناعة تكرير العظم وصناعة المواد الطبية المضادة للحيويات، مثل الغسلين والستربتوماسين، والتى تعتمد أساسًا على الأجهزة الداخلية للماشية، والتى يطلق عليها الحلويات.

تاسعًا:- بإتجاه الحكومة المصرية لإنشاء المصنع ومخلفات الذبح في القاهرة لا يكفي لتشغيل المصنع تشغيلًا كاملًا. أما الشركة، فيرجع كثيرًا للملحوظة الأولى في الشركة الثالثة، ويرجع للبند الثاني من الشركة الرابعة [٦٠].

وهناك شروط عامة أوردها، فهو يرى أن الشركة التي ستقوم بتنفيذ أي من هذه المشروعات يجب أن تتوفر فيها عدة شروط:

أولًا: أن تكون برأسمال مصري صومالي مشترك، وتكون نسبة الأموال المصرية الصومالية بنسبة ما بين ٤٠ و ٦٠% حسب ما تصل إليه.

ثانيًا: لابد من مساهمة إحدى المؤسسات الاقتصادية الآتية؛ أحد البنوك المعروفة، مجموعة بنك مصر، هيئة النقل البحري، إحدى الشركات الملاحية الكبيرة، كبار مستوردي اللحوم المصرية.

ثالثًا: انتخاب الرجال القائمين بأمر الشركة من الرجال المشهود لهم بالكفاءة ولهم خبرة خاصة.

رابعًا: إعطاء التسهيلات الكافية، وأن تكون بعيدة عن تعقيدات الروتين اليومى.

خامسًا: أن تكون الشركة متعددة الأعمال.

ويحتاج الأمر لإجراء اتصالات على مستوى عالي مع الحكومة الإيطالية في حالة معارضة الإدارة المحلية في الصومال كما هو منتظر. ويمكن في هذه استخدام الجالية

الإيطالية الكبيرة الموجودة في مصر ومركزها الممتاز الذي تتمتع به في الاقتصاد المصري. خاصة وأن الحكومة الإيطالية تضع دائمًا هذا الاعتبار نصب عينها عند مناقشة أي نوع من أنواع العلاقات مع مصر[٦١]. وبالنظر للمقترحات السابقة نجد أنه يصلح أن يعمم على العلاقات المصرية الإفريقية الراهنة. وأن الإدارة المصرية كانت لها رؤية مستقبلية ممتازة. لكن يبدو أن مفردات العصر وقدرتها على تعويض ذلك من جوارها الإقليمي في ليبيا والسودان، جعلها تتردد في تنفيذ تلك المقترحات.

ومذكرة المشرف على الشئون الاقتصادية إلى إدارة الأبحاث في ١٢ ديسمبر ١٩٥٧ بشأن استيراد اللحوم من الصومال كإجراء اقتصادي لمواجهة الضغط الغربي على الصومال تفيد بأنها أرسلت إلى وزارة التجارة لإبداء رأيها نحو إيفاد بعثة إلى الصومال لدراسة كافة النواحى الاقتصادية، ومن ضمنها استيراد اللحوم إلى مصر.

كذلك أرسلت لوزارة التموين تفيدها بأنه سبق أن طرحت إدارة الشئون الاقتصادية هذا الموضوع عندما طلبت إليها إدارة الشئون الإفريقية ذلك.

فقامت بوضع مذكرة للإدارة الإفريقية عرضت فيها جميع احتمالات نجاح مشروع استيراد اللحوم من الصومال. حيث وضح أن استيراد اللحوم من الصومال وجب أن تسبقه خطوات تمهد لنجاحه وهى:

أولًا:- الاتصال بالإدارة الإيطالية عن طريق ممثل مصر لدى المجلس الاستشاري لتسهيل التبادل التجاري بين مصر والصومال، فهي التي تسيطر على دولة ترغب في التبادل التجاري مع الصومال، مثل التجائها لرفع الرسوم الجمركية على الواردات، وما إلى ذلك من الفوائد واللوائح التي تقف حجرة عثرة في سبيل تدعيم العلاقات التجارية.

ثانيًا:- تسيير خط ملاحي بحري بين البلدين، وفي هذا المجال يجب التفريق بين نوعين من الاستيراد للحوم من الصومال؛ **النوع الأول** استيراد اللحوم الحية، وهي تحتاج لخط ملاحي منتظم على أن يجهز ببواخر معدة لنقل الماشية الحية من ناحية المكان والشروط الصحية، بحيث تصل إلى ميناء الوصول دون أن ينفق منها شيء أثناء الطريق، مثلما حدث في المرات السابقة. **النوع الثانى**، استيراد اللحوم المثلجة وهى تحتاج لبواخر مجهزة بآلات التبريد حتى تصل في حالة جيدة.

ثالثًا:- إعداد المكان المناسب بالموانىء لاستقبال المواشي المستورة في حالة استيراد اللحوم الحية.

رابعًا:- إنشاء مركز للحجر الصحى لعدم تصدير الماشية المصابة، ولعدم تعرض المستورد المصرى للخسارة من جراء إعدام الماشية المصابة عند وصولها، مع مراعاة أن يكون الحجر الصحى عند ميناء التصدير لا ميناء الوصول، حتى لا تتعرض الماشية لإجراءات الحجر وما يتبع ذلك من إعدام الماشية المصابة، والتى قد تصيب السليمة بالعدوى أثناء نقلهما معًا. وتأثير ذلك على المستهلك ليس من ناحية السعر فقط، بل من ناحية الاستهلاك وحل أزمة اللحوم.

خامسًا:- نظرًا لخضوع الصومال للوصاية وجب على الإدارة المصرية تحديد السلع التي يمكن لمصر تصديرها مقابل اللحوم، حتى لا تضطر لدفع ثمن ما تستورده من اللحوم على حساب رصيدها من العملة الصعبة والليرة الإيطالية.

سادسًا:- إنشاء مكتب للتمثيل التجاري سيجنى ثماره المرجوة في نمو التبادل التجاري بين مصر والصومال، ويكون نواة لعلاقات تجارية واقتصادية على نطاق واسع.

سابعًا:- أنه إذا كانت الصومال سوق جديد يمكن لمصر أن تستورد منها اللحوم، إلا أن العقبات تجعل من المستحسن تفضيل الاستيراد من السوق الليبية أو السودانية لسهولة الشحن ورخص التكاليف.

فالسوق الليبية أفضل من الصومالية من ناحية وسائل النقل، فالمستورد المصري لا يكلف نفسه عبء النقل أو وسيلته، إذ أنه يتسلم الماشية على الحدود في مدينة الحمام أو السلوم، وليس عليها إلا أن تنقلها بعد ذلك إلى مناطق استهلاكها دون تحمل أي مخاطر قد تحدث أثناء النقل.

أما السودان فماشيتها تجد وسيلة نقل سهلة ميسورة هي السكك الحديدية، التي بها عربات مجهزة ومعدة لنقلها حتى القاهرة أو أي بقعة في مصر. لذا وجب على الإدارة أن تأخذ في الاعتبار أن يكون استيراد الماشية من الصومال بأثمان زهيدة حتى تعوض الجهد والنفقات التي سوف تبذل في نقلها.

حيث يبلغ سعر الطن من اللحم الليبى المستورد ١٢١ جنيهًا، هذا بالإضافة إلى أن اتفاقية الدفع بين مصر وليبيا تنظم عملية الدفع بينهما، وكذلك يوجد اتفاق للتجارة ينظم حركة التبادل التجاري(٦٢).

وعلى هذا فإن الإدارة المصرية كانت لديها خطط واضحة بشأن تطوير العلاقات التجارية مع الصومال الإيطالي بشكل ثابت ومستمر، وأن ميزة الصومال لا ينافسها إلا الاستيراد من ليبيا والسودان.

والمرفق المتعلق بالبعثة الصومالية التي غادرت أديس أبابا، والبلاغ المشترك الذي صدر في نهاية الزيارة، يشير إلى حدوث مناقشات بشأن نمو العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين خلال الفترة من ٣-٨ ديسمبر ١٩٥٧(٦٣).

وهو ما انعكس على المصالح الغربية في الصومال. حيث يشير خطاب ممثل مصر في مجلس الوصاية لوكيل الخارجية في بداية يناير ١٩٥٨ إلي اتهام بعض رجال الإدارة الصوماليين بالعمل ضد المصالح الغربية، الأمريكية الإنجليزية، سواء في العاصمة أو إقليم الميجرتينا الذي تجري فيه أبحاث عن البترول، ولهذا أصدر رئيس الوزراء حركة تنقلات (٦٤).

الشكل الثانى، دعوة وزيرى المالية والاقتصاد الصومالى لزيارة مصر:

نتعرف من خطاب محب السمرة، القنصل العام بالقنصلية العامة للجمهورية العربية المتحدة بالصومال بالنيابة إلى وكيل الخارجية في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٨ أنه بالتشاور مع ممثل مصر بالمجلس الاستشاري تم الاتفاق على أن يوجهوا دعوة لوزير المالية الصومالي صلاد محمود عبدرى بدلًا من وزير الاقتصاد فارح على عمر لعدة أسباب:

أولًا:- أن وزير الاقتصاد موجه له دعوة خاصة وسيلبيها في يناير القادم.

ثانيًا:- أن وزير الاقتصاد لا يمكنه أن يحضر افتتاح معرض الإنتاج المصري في ٩ ديسمبر ١٩٥٨ لأنه سيكون في روسيا في ذلك الوقت.

ثالثًا:- لأن وزير المالية صلاد محمد عبدى يمثل وجهة من وجهات النظر السياسية داخل الوزارة الصومالية، تحرص الإدارة المصرية على كسبها.

وفي هذا الإطار وجهت له الدعوة في ٢١ أكتوبر ١٩٥٨ مع القيام بالأعمال التى لزم القيام بها لضمان قبوله الدعوة لهذا المؤتمر الذي لا يمكن أن تكون الإدارة الإيطالية مرتاحة لاشتراك الصوماليين فيه. لأنه لا يشجع على الاشتراك في السوق الأوروبية المشتركة، وإيطاليا إحدى الدول الست الموقعة عليها. وبالفعل اتصل رئيس الوزراء بمندوب مصر في المجلس الاستشاري يوم ١٧ نوفمبر، وابلغه موافقة مجلس الوزراء والإدارة الإيطالية.

وفي ذات اليوم قابل القائم بأعمال القنصلية وزير المالية، فأبلغه قبول الدعوة، وحدد يوم ٤ ديسمبر ١٩٥٨ موعدًا للسفر للقاهرة، على أن تكون عودته حسب ظروف الطيران التي تسمح بالسفر من والى مقديشيو في أيام معينة. راجيًا أن تكون الإقامة على حساب مصر، وأن تقدم له كل المساعدات الممكنة خلال فترة إقامته.

مفيدًا بأن حسن محمد حسن وحسن بره توحو، سيحضران اجتماع المؤتمر الاقتصادي لمجموعة الدول الإفريقية الآسيوية. وأن الأخير تم استبداله بالسيد عثمان روبلة، الذي ورد اسمه ببرقية سابقة. وأن القنصلية ستصرف التذاكر اللازمة من أي اعتماد يسمح بالصرف خصمًا على حساب وزارة الاقتصاد إلا إذا وصلت تذاكر من شركة مصر للطيران قبل موعد السفر بوقت كاف(٦٥).

وقد أبلغ وكيل الخارجية المصرية وكيل وزارة الاقتصاد في ٣ ديسمبر ١٩٥٨ قبول وزير المالية الصومالى الدعوة لحضور افتتاح سوق الإنتاج الصناعي والزراعي وحدد يوم ٤ ديسمبر موعدًا للسفر للقاهرة وعودته حسب ظروف الطيران في أقرب وقت ممكن (٦٦). وتشير رسالة الزيات إلى نائب وزير الخارجية في ٨ يناير ١٩٥٩ إلى دعوة وزارة الاقتصاد لوزير المالية الصومالي لزيارة مصر، وأنه لبى الدعوة، وتحمل ثمن التذكرة ذهابًا وعودة، وهى مبلغ ثلاثة آلاف وسبعمائة وواحد وخمسين شلنًا صوماليًا وستين سنتًا لشركة إليتاليا من أي اعتماد يسمح بالصرف(٦٧).

وتشير مذكرة مدير الإدارة المالية إلى الإدارة الاقتصادية في ٢٢ يناير ١٩٥٩ بخصوص ثمن تذكرة سفر الوزير الصومالي، مطالبًا إياه الرجوع لتأشيرة المدير العام للشئون الإدارية ومكتب الوكيل والإفادة بالجهة التي ستتحمل مصاريف الزيارة (٦٨).

لنعرف بأن مذكرة مدير المكتب إلى المدير العام في ١٩ يناير قد أفادت بتحمل وزارة الاقتصاد لمصاريف الزيارة(٦٩).

غير أن مذكرة مدير الشئون الاقتصادية إلى الإدارة المالية في ١ فبراير ١٩٥٩ بخصوص ثمن تذكرة سفر وزير مالية الصومال لزيارة مصر، تشير بأن نفقات السفر لحضور وزراء الاقتصاد بالبلاد الأسيوية والإفريقية لحضور افتتاح سوق الإنتاج هي على حساب الوزير الذي يقبل الدعوة. وتم تذكيره بأنه سبق وأن قبلت الإدارة تحمل تذكرة السفر ذهابًا وعودة، ورغم ذلك استجابت الوزارة في النهاية لرغبة ممثل مصر في المجلس الاستشاري (٧٠).

وفيما يتعلق بدعوة وزير الاقتصاد الصومالي لزيارة مصر، تفيدنا رسالة القائم بأعمال السفارة المصرية في روما لوكيل لخارجية المصرية بشأن حديثه مع وزير الاقتصاد الصومالي في ٣ يناير ١٩٥٩ نتعرف بأنه قابل وزير الاقتصاد فارح على عمر وأبلغه أنه كان ينوى السفر للقاهرة يوم ٨ يناير لكنه اضطر إلى التأجيل لانتظار مقابلة رئيس الأمم المتحدة همرشولد يوم ٩ يناير قادمًا من الصومال، وأيضًا لمقابلة السكرتير العام المساعد للمجلس الاستشاري للصومال الذي سيصل روما يوم ١١ ويغادرها مع جاسبارى يوم ١٣ يناير لهذا فلن يستطيع المجئ إلى مصر قبل هذا التاريخ. معلنًا رغبة وزير الاقتصاد الصومالى في مقابلة وزير الاقتصاد المركزي عبدالمنعم القيسونى، ورغبته في مقابلة رئيس الجمهورية راجيا توفير تلك المقابلات(٧١).

الشكل الثالث، تقديم النصائح، والمطالبة بإنشاء صندوق دولى تابع للأمم المتحدة يتولى تقديم المعونة للصومال:

حيث طالب كمال الدين صلاح ببعثة من البنك الدولى لبحث أحوال الصومال وتقديم المعونة، مقترحًا على مصر إرسال خبير في زراعة القطن لنشر هذه الزراعة(٧٢). وفي رسالة الزيات إلى وكيل الخارجية في ١٤ سبتمبر ١٩٥٧ يشير إلى أن محاولة إظهار الأمم المتحدة أنها عاجزة على حماية الصومال سياسيًا واقتصاديًا، والتهوين من قدرة المجلس الاستشاري في الصومال ومندوب مصر بشكل خاص في

هذين الميدانين، وعدم قدرة مصر على حماية الصومال سياسيًا واقتصاديًا، كان هدفها أن يكون الخيار أمام الصوماليين هو طلب الحماية من إحدى القوى الغربية.

لهذا راح يستقبل بعض رؤساء الأحزاب السياسية مؤكدًا لهم اهتمام الأمم المتحدة ومصر بهم، وتكفل سلامتهم الاقتصادية، حيث أن الصومال لا يحتاج أكثر من ثلاثة ملايين جنية سنويًا لعدة سنوات قليلة، وأن مصر ستبذل كل معونة [٧٣].

وفي رسالة المشرف على الشئون الاقتصادية إلي وكيل وزارة التموين والتجارة في ٨ ديسمبر ١٩٥٧ يحيطه بحرص الإدارة المصرية على إقامة علاقات سياسية واقتصادية طيبة مع الصومال، وأنها تبذل أكبر جهد ممكن لاستيراد اللحوم منه، راجيًا موافاته باقتراحات وزارة التموين في هذا الأمر[٧٤].

وفي رسالة القنصل المصري بالصومال إلى وكيل الخارجية في ٢٦ إبريل ١٩٥٧ يخبره بسفر صفي الدين المرعشلي إلى مصر منهيًا إعارته، لتداعى صحته وانهيار أعصابه بعد وقوع حادث اغتيال كمال الدين صلاح، وأنه لم ينتظر أذن وزارة الخارجية بالعودة، مبديًا أنه سيذكر أسبابه لوزارة الزراعة عند عودته[٧٥].

وفي هذا الإطار كتبت القنصلية المصرية لوزارة الخارجية باعتذار محمد رفعت مندور الفار، خبير القطن من السفر للصومال في منتصف فبراير ١٩٥٨ وترشيح الوزارة لعثمان عبدالله فكرى سليم، في هذه الوظيفة بدلًا منه، وشكرت القنصلية المصرية الخارجية المصرية، وتحديدًا إدارة الشئون الاقتصادية، على هذا الأمر[٧٦].

وما أشار له التقرير الذي رفعه عمران الشافعي قنصل مصر بالصومال إلى وكيل الخارجية الدائم في ١٣ يونيو ١٩٥٧ بوجود كلام كثير حول تخلى إيطاليا عن دعم الصومال بعد الاستقلال، ومطالبة وزير الاقتصاد أمام مجلس الوصاية إلى حاجة الصومال الى ما بين ٣-٤ ملايين دولار مناشدا الأمم المتحدة بالمساعدة[٧٧]، نجد أن هذه المطالبة تمت بنصيحة الإدارة المصرية.

فقد تضمن خطاب ممثل مصر لدى المجلس الاستشاري لوكيل الخارجية في ٣٠ اغسطس ١٩٥٧ تقريرًا عن الدورة العشرين لمجلس الوصاية التي عُقدت بنيويوك من ٢٠ مايو إلى ١٢ يوليو ١٩٥٧، حيث بحث المجلس المقترح المصري بإنشاء

صندوق دولي خاص بموضوع المعونة الاقتصادية اللازمة للصومال بعد الاستقلال، وعدد طرق هذه المساعدة، ومن بينها إنشاء صندوق دولي تابع للأمم المتحدة لسد عجز الميزانية، الذي يقدر ما بين ٣- ٤ مليون دولار أمريكي سنويًا، لمدة تتراوح من ٥-١٠ سنوات بعد الاستقلال، ودعوة إيطاليا لاستمرار المعونة (٧٨).

الشكل الرابع، إرسال بعثة اقتصادية وتأسيس مكتب تجارى.

وفي هذا الإطار، تخطرنا رسالة القنصل العام المصري بالصومال لوكيل الخارجية إدارة الشئون الاقتصادية قسم التجارة الخارجية في ١٦ مايو ١٩٥٨ بشأن البعثة الاقتصادية المصرية المقترح زيارتها لبعض الدول الإفريقية لدراسة السوق، والوقوف على مدى إمكان زيادة المبادلات التجارية معها، بأنه فيما يتعلق بالصومال هناك عدة أمور:

أولًا:- يحسن أن تكون زيارة الصومال في شهر سبتمبر أو أكتوبر حيث تقل الأمطار، ويمكن الانتقال داخل الإقليم بسهولة وتفهم الأحوال التجارية فيه بوضوح.

ثانيًا:- يحسن بالوفد أن يقوم بجولة داخل البلاد، يزور فيها المناطق الزراعية والرعوية لأخذ فكرة واضحة عن اقتصاديات الصومال ويفهم حاجة الأسواق إلى المنتجات المصرية ومعرفة المنتجات الصومالية التى تحتاج إلى استيرادها في مصر.

ثالثًا:- ملاحظة أن الاقتصاد الصومالي مرتبط بالاقتصاد الإيطالي وبعملة الليرة، حيث تتولى سد العجز، وبالتالي فإن زيادة المبادلات بين مصر والصومال لا يمكن أن تتم حاليًا إلا عن طريق الاتفاق مع إيطاليا لتذليل الكثير من العقبات المتعلقة بوسائل الشحن وأذونات الاستيراد من مصر. ويمكن للبعثة دراسة كل ذلك عند حضورها إلى الصومال.

وفيما يتعلق بتعيين ممثل تجارى، فيمكن للبعثة دراسة هذا الموضوع على ضوء ما يتجمع لديها من معلومات، وقد يحسن في هذا الصدد أن تشير إلى أن الحكومة البريطانية قد قررت أن تعين في قنصليتها العامة في الصومال موظفًا تجاريًا يلقب نائب قنصلً، للقيام بدراسة السوق والحالة المالية، لمدة سنتين لا يتجدد عمله بعدهما، وذلك لعدم اطمئنانها إلى الإحصاءات والبيانات الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها من المصادر الإيطالية أو الصومالية (٧٩).

وفيما يتعلق بإنشاء مكتب تجاري مصري في الصومال، نتعرف من الخطاب المؤرخ في ١ يوليو ١٩٥٩، بأن هناك استعدادات لإنشاء مكتب تجارى لتدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية مع الصومال لمواجهة ما يكون لإسرائيل من نشاط تجارى في الصومال(٨٠).

وفي مذكرة مدير إدارة الشئون الإفريقية بوزارة الخارجية، محمد فهمى حمد، إلى إدارة الأبحاث في ١٠ أغسطس ١٩٥٩ يشير إلى إنشاء مكتب تجارى يلحق القنصلية المصرية لتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية ولمواجهة الاستعمار الإسرائيلي الذي يعتقد أنه سيتسرب إلى الصومال بعد استقلاله عن طريق الأقطار المحيطة كإثيوبيا وكينيا بمساندة الدول الغربية، كما يتعين إمداد المكتب بالموظفين الفنيين وبالإمكانيات اللازمة له(٨١).

وفي هذا الإطار، أرسل وكيل الخارجية إلى وكيل وزارة الاقتصاد في ١٤ سبتمبر ١٩٥٩ خطابًا يفيد بأنها تقترح قرب استقلال الصومال وتدعيمًا للقنصلية المصرية في الصومال لتحويلها إلي مفوضية أو سفارة أن ينشا مكتب تجارى خشية النشاط الإسرائيلي الذي يتمدد وإمداده بالموظفين(٨٢).

ورد وكيل وزارة الاقتصاد على رسالة وكيل الخارجية للشئون الاقتصادية في ١٧ سبتمبر ١٩٥٩، بأن الوزارة على استعداد لتعيين ممثل تجارى بالقنصلية المذكورة في أقرب فرصة إذا أمكن، وتزويده بالمكتب اللازم ومعونته في أعمال الترجمة نظرًا لعدم توفر الاعتمادات، راجيًا إفادته بمدى إمكانية ذلك(٨٣).

حيث أرسل مدير الشئون الاقتصادية إلى إدارة الشئون الإفريقية مذكرة في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٩ بموافقة وزارة الاقتصاد على تعيين ممثل تجارى، مع مساعدته بتوفير ما يطلبه لعدم توفر الاعتمادات اللازمة. وأرسلت إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية لقنصلية مصر بمقديشيو عما إذا كان لديها الإمكانيات التي تطلبها وزارة الاقتصاد لتعيين هذا الممثل التجاري(٨٤).

وتشير رسالة وكيل الخارجية الى ممثل الجمهورية العربية المتحدة لدى المجلس الاستشاري في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٩، بأنه تم الاتصال بوزارة الاقتصاد التي أبدت استعدادها لتعيين ممثل تجارى إذا أمكن تزويده بالمكتب والمعونة وأعمال الترجمة

نظرا لعدم توفر الإمكانيات، وسألت القنصلية عما إذا كان لديها الإمكانيات اللازمة لتحقيق ما تطلبه وزارة في هذا الشأن(٨٥).

وفي هذا الإطار أشارت رسالة محمد حسن الزيات إلى وكيل الخارجية في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٩ بأنه متى وصل الممثل التجاري سيجري العمل على تزويده بالإمكانيات اللازمة بقدر الإمكان، إلي أن تقوم وزارة الاقتصاد بتعويضها ذلك في الميزانية القادمة (٨٦). وأفادت رسالة وكيل الخارجية إلى وكيل وزارة الاقتصاد في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٩ بنفس ما أفادت به الرسالة السابقة (٨٧).

الشكل الخامس، حل مشكلة التجار الصوماليين مع الإدارة المصرية.

فنتعرف من مذكرة محمد حسن الزيات مندوب مصر بالصومال في ١ سبتمبر ١٩٥٨ بأن رئيس الوزراء الصومالى تحدث معه قبل مغادرته الصومال لحضور اجتماعات مجلس الوصاية في أن بعض التجار الصوماليين، مثل عبدى راضى والحاج يوسف عقال، قد تجمعت لهم مبالغ كبيرة في القاهرة ثمنًا للأبقار التي صدروها لمصر. وأن الحكومة الصومالية لن يمكنها التصريح بتصدير أبقار جديدة ما لم تصل أثمان الأبقار السابق تصديرها لمصر.

وأن التجار الصوماليين لا يمكنهم تحويل هذه المبالغ دون دفع رسوم تبلغ ١٧.٤% و ١٠% لم يدخلوها في حسابهم عند تصديرهم لهذه الأبقار ولا يمكن دفعها. وأنه إلى أن يعاد تنظيم تجارة الأبقار بين مصر والصومال، فإنه يرجو أن تصفي المبالغ التى تجمعت للتجار الصوماليين في مصر من هذه الضرائب والرسوم، حتى يمكن استمرار تصدير الأبقار إلى مصر. ونظرًا لأن تجارة الأبقار هي التجارة الوحيدة بين البلدين، ونظرًا لرغبة بعض العناصر المعادية لمصر في إيقاف هذه العلاقة بشتى الطرق، ومنها تعبئة اللحوم في الصومال وتصديرها لإسرائيل، ونظرًا للأهمية السياسية التي يعلقونها على إمكان الإفراج عن هذه المبالغ للتجار الصوماليين كاملة، لذا اقترح النظر في إمكانية التجاوز عن الرسوم المطلوبة لتحويل هذه المبالغ الى الصومال، أو إمكان رد قيمتها للتجار الصوماليين من أي جهة.

وبلغ مجموع المبالغ المستحقة للتجار الصوماليين في القاهرة حوالى ٨٠ ألفًا من الجنيهات المصرية، مطلوب لتحويلها خصم مبلغ ١٢.٨٠٠ جنية تقريبًا، رسم ١٧.٤%، و ٨٠٠٠ جنية رسم ١٠%. وفي حالة الموافقة على أحد هذين الرأيين يمكن للتجار المعنيين بالموضوع تقديم بيان دقيق بالمبالغ المطلوب إعادة تحويلها مع المستندات.

مقترحًا أن ينظر في إعفاء التجار أو تعويضهم عن رسم التحويل ١٧.٤% ومجموع المطلوب منه يبلغ ١٢.٨٠٠ جنية تقريبًا، على أن يتحملوا رسم العشرة في المائة(٨٨). ويرسل مدير إدارة الشئون الإفريقية، إبراهيم سامى، إلى مدير مكتب وزير الاقتصاد والتجارة في١ سبتمبر ١٩٥٨ إفاده مندوب مصر بالمجلس الاستشاري، مقترحًا التجاوز عن الرسوم المطلوبة لتحويل هذه المبالغ للصومال، مشيرًا لكتاب الإدارة العامة للنقد في ٢٧ أغسطس ١٩٥٨، والذي جاء به أن تعليمات النقد الجارى العمل بها هو تحويل قيمة المستورد من الماشية عن طريق التصدير. ونظرًا لأن المبالغ المستحقة لهؤلاء التجار قد استحقت لهم منذ مدة طويلة، وكانوا قد ارتبطوا بتصدير المواشي لمصر قبل فرض رسم التصدير، وتقديرًا للاعتبارات السياسية المتصلة بالموضوع رجتهم الإدارة الإفريقية النظر بعين الاعتبار إلى اقتراحات المندوب المصري (٨٩).

وأعتقد أن مذكرة محمد عبدالعزيز إسحق مدير الإدارة الإفريقية بالنيابة في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٨ بشأن المشاورات التي جرت بين أمريكا وإنجلترا وإيطاليا وفرنسا لتنسيق سياستهم تجاه الصومال هي التي أجبرت الإدارة المصرية على اتخاذ موقف يوثق العلاقات المصرية الصومالية، وخصوصًا في المجال الاقتصادي. فعملت على السعي لدى وزارة التجارة والاقتصاد لإلغاء القيود المالية التي تفرضها مراقبة النقد على المبالغ المتحصلة من بيع الماشية الصومالية. وفي هذا الإطار أكدت الإدارة الإفريقية على أهمية تدعيم العلاقات التجارية والثقافية مع الصومال وضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق هذه الغاية خلال الفترة الباقية من مدة الوصاية(٩٠).

ونتعرف من مذكرة المشرف على الشئون الاقتصادية إلى إدارة الشئون الإفريقية في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٨ بأن تحويل قيمة الماشية كان موضع كتابات متعددة بين وزارات

الخارجية والاقتصاد والتجارة المصرية. تحقيقًا للتعاون بين الإدارات المختلفة، وانيطت المسالة في أيدى الإدارة الإفريقية لاتخاذ الخطوات اللازمة بشأنها [٩١]. بما يعنى أن إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية تخلت عن أن تكون الوسيط بين الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية وبين وزارة الاقتصاد والتجارة مباشرة.

ويشير خطاب مجموعة من التجار الصوماليين من مستوردي الماشية إلى مصر إلى مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية في أول أكتوبر١٩٥٨ بأنهم كانوا يستوردون المواشي إلى مصر، وتحول إليهم أثمانها بعيدًا عن المستندات فور وصولها.

وأنهم في أثناء العملية فوجئوا بقرار يقضى بدفع ١٠% رسوم على تحويل العملة، فرفعوا أصواتهم شاكين متألمين من أضرار هذا القرار، ولم يشعروا بالتغيير الذي حدث، حيث فوجئوا بقرار يقضى بدفع ٢٧ % كرسوم على تحويل العملة، ثم فوجئوا بقرار يقضى بإضافة القيمة على حساب صومالى غير مقيم، يستعمل في سداد صادرات مصرية إلى الصومال، وأن كل هذه القرارات صدرت بغتة، وكانت المواشي على أهبة الشحن، وبعضها أثناء الطريق.

وأنهم صاروا حيارى لا يدرون ماذا يصنعون، فابلغوا كل الجهات المسئولة شكواهم، ولكنهم لم يتلقوا أي اهتمام على الإطلاق. محيطون الإدارة علمًا بأنهم أصبحوا في حالة سيئة، حيث توقفت أعمالهم في الصومال وتعطلت بسبب طول مكثهم في مصر، وانتظارهم لرؤوس أموالهم المجمدة بمصر. وأنهم يشتكون ويستعطفون مديرة الإدارة الإفريقية برجاء أن تسمع لهم الجهات المختصة بإرسال قيمة المواشي وبدون خصم، ويرون أن لهم الحق في المطالبة، وذلك أسوة بغيرهم من الجاليات الأخرى الذين لا يختلفون عنهم في كل النواحي. خاصة وأن تلك الجاليات تستورد المواشى إلى مصر ويتقاضون أثمانها وبدون خصم، وبدون رسم جمركى إطلاقًا.

لذا يرون أن النظام الجديد يطبق عليهم معشر الصوماليين فقط دون غيرهم. ويرون في شخص مدير الإدارة الإفريقية خير من يعطف على قضيتهم العادلة، حيث قدموا مذكرة أخرى إلى كل جهة مسئولة، ولم يروا أي أثر لذلك قط. وقدموا مذكرة إلي الرئيس جمال عبدالناصر

مع مذكرة وتوصية من الدكتور الزيات مندوب مصر بالصومال، وقد وضع فيها كل ما يلزم، مع مذكرة من الحكومة الصومالية، وفي كل ذلك ما يكفي.

لذا يرجون الله أن تنظر الإدارة الإفريقية إليهم بعين العدالة والمساواة والعطف، وأن تنظر في شكواهم بعين العدالة والعطف وإجراء اللازم نحوهم على وجه الاستعجال. حيث أنهم لا يستطيعون الانتظار أكثر مما انتظروا، بما جعلهم طيلة الستة أشهر الماضية مترددين على المكاتب الحكومية بما جعلهم في حالة من الخجل، حيث سئمهم مسئولو هذه المكاتب(٩٢).

ورسالة وكيل الخارجية إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة في ١٥ أكتوبر ١٩٥٨ ترفق شكوى التجار الصوماليين بخصوص المبالغ المجمدة لهم في مصر. حيث اقترح مندوب مصر بالصومال إعفائهم من رسم ١٧.٤% بدلا من ٢٧% تقديرًا للاعتبارات السياسية، وتعزيزًا للراوبط الاقتصادية بين البلدين، والتي تعتمد أساسًا على تجارة الماشية. وترجو الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية النظر في اقتراحات المندوب المصري وبحث شكوى التجار بما يحقق المصالح المشتركة بين البلدين وإفادة الخارجية بما يتم(٩٣).

وفي هذا الإطار كتب مدير إدارة الشئون الإفريقية إلى إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية مذكرة في ١٨ أكتوبر ١٩٥٨ بشأن طلب إحالة الموضوعات الاقتصادية إليها، لدراستها ومعالجتها بالتعاون مع هذه الإدارة. وفي هذا الإطار أرسلت الشكوى المقدمة من مستوردي الماشية الصوماليين بشأن القرار الوزاري برفع الرسوم على المبالغ المحولة إلى الصومال ثمنًا لمبيعاتهم إلى ٢٧%، وهى الشكوى التي اقترح مندوب مصر بالصومال معالجتها بالسعي بإعفائهم من رسم التحويل ١٧.٤%. فلفتت الإدارة الإفريقية النظر إلى ما لمسته في اتصالاتها المتكررة مع وزارة التجارة والاقتصاد من أنها تنظر إلى الموضوع من الناحية الاقتصادية البحتة، دون إعطاء وجهة النظر السياسية الأهمية البالغة التي تعلقها على تعزيز الروابط الاقتصادية بين الصومال ومصر، والتي تعتمد أساسا على تجارة الماشية. لأنها التجارة التي تسعى العناصر المعادية وقفها، والاتجاه بها إلى إسرائيل. وفي هذا الإطار رأت إدارة الشئون الاقتصادية ضرورة معالجة الموضوع لدى اللجنة الاقتصادية التي يرأسها وزير الداخلية، وعن طريق الاتصال الشخصي حتى يمكن الوصول إلى الحل المنشود(٩٤).

وفي هذا السياق عبرت إدارة الشئون الإفريقية إلى إدارة الشئون الاقتصادية في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٨ عن رغبتها في الوقوف على آخر التطورات فيما يختص بشكوى مستوردى الماشية الصوماليين(٩٥).

ورد المشرف على إدارة الشئون الاقتصادية على إدارة الشئون الإفريقية في ٣ نوفمبر ١٩٥٨ بأنه سبق إفادتها بكتاب وزارة الاقتصاد والتجارة في ١٥ أكتوبر ١٩٥٨، وهو إعفاء التجار من الرسوم الإضافية (٩٦).

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج:

- بينت الدراسة بأن الاقتصاد الصومالي كان واعدًا، وأن الإقبال الغربي على الاستثمار فيه واستغلاله، قد أكد على أن البنية الاقتصادية الصومالية كانت جيدة في ذاتها. فأوضحت بأن طريقة إدارته من قبل إيطاليا هي التي تسببت في ضعف هذا الاقتصاد وتراجعه في فترة الوصاية.
- أثبتت الدراسة بأن الاقتصاد الصومالي كانت تواجهه تحديات داخلية وخارجية كان هدفها الأساسي أن تجعله رهينة سياسية في أيدي القوى الخارجية المتحكمة في المعونات التى تدفعها للصومال. غير أن فهم الصوماليين وتوعيتهم بالأهداف الخبيثة من تصوير اقتصادهم بتلك الصورة السيئة، قد أحاط بالمؤامرة الخارجية وأسقطها.
- أوضحت الدراسة حرص الإدارة المصرية على ألا يقع الصومال رهينة في أيدى القوى الخارجية، أو أن تتسبب حاجته للمعونة إلى تأخير استقلاله، أو أن يصبح مستقبله السياسى مرهونًا في أيدى المساعدات الأجنبية، فبذلت كل ما في وسعها لتحسين أداء الاقتصاد الصومالى وفعاليته، بل وتوعية الصوماليين بحقيقة اقتصادهم الجيدة ليتصدوا لعملية التحبيط التى كانت تجرى لهم من أن بلدهم يسير نحو الاستقلال والإفلاس معًا. وحين وعوا بما يجرى أحاطوا بالدعايات

المضللة، وأصروا على الحصول على استقلالهم مهما كانت النتائج التى يشيعها الغرب ويروج لها.

- خلصت الدراسة بأنه بحكم وجود مصر في عضوية المجلس الاستشاري، فقد اعترضت على السياسات الاقتصادية الإيطالية تارة، وحرضت عليها تارة أخرى، وقاومتها تارة ثالثة، وقدمت مساعداتها تارة رابعة. فحين حاولت إيطاليا تكوين نخبة صومالية مستفيدة تحتكر اقتصاديات الصومال خلال فترة الوصاية، وتعمل على إبقاء تبعيته لها، تصدت مصر لتلك المواجهة وأبطلتها. وحين استغلت الإدارة الإيطالية امتيازاتها بحيازة مساحات كبيرة من الأراضي بقصد توفير الزراعة المنتظمة، وعملت على تقييد التجارة الخارجية، قاومتها بكل قوة وبأس.

وحين شاهدتها تتحكم في رخص الاستيراد، وتعمل على زيادة نفوذ الأمريكان والبريطانيين والإسرائيليين الاقتصادي، قدمت مقترحات فنية مهمة تعمل على ربط الصوماليين اقتصاديا بها. بل إن اقتراح وفد مصر الدائم بالأمم المتحدة سنة ١٩٥٧ بإنشاء إدارة مالية دولية لتقديم المعونة للصومال بعد الاستقلال، يدلل على أن الإدارة المصرية كانت واعية بالتحديات الاقتصادية التى واجهت الصوماليين في فترة الوصاية.

ولعل تقرير بعثتها الاقتصادية للصومال، ورغبتها في إقامة مكتب للتمثيل التجاري هناك، وما طرحته من مشاريع لاستيراد اللحوم الصومالية الحية والمثلجة، ومناقشتها لاتفاقيات تبادل تجارى، يعكس المواجهة المصرية المستمرة للتحديات الإيطالية ويبرزها.

هوامش الدراسة:

(١) Gilbert Ware:- Somalia: From Trust Territory to Nation, 1950-1960,Phylon (1960), Vol. 26, No. 2 (2nd Qtr., 1965),PP.173,174

- فقد استعرضت الوثيقة نسب هذه القبائل والأقوال المتداولة هناك حول نسبتها إلى رجل عربي فر هاربا من الجزيرة العربية ونزل فى شمال صوماليا وتزوج هناك وكانت له ذرية كبيرة، ودانت لهم تلك المناطق، ثم هاجر فريق منهم الى الجنوب ليقيموا فيها. مشيرا بشهرة أهل الداروط بالبسالة والإقدام، وبأن أبائهم كانوا مقاتلون اشداء وترهبهم القبائل الأخرى، وأنهم أكثر أهالي الصومال إقبالا على التعليم وأشدهم تعصبا للإسلام، وان كثير من شبابهم وصل الى مراكز كبيرة في الإدارة.
- أشارت الوثيقة بأنهم ألين طباعا من افراد القبيلتين السابقتين، لكنهم أقل القبائل حظًا من التعليم، كما أن نسبة قليلة منهم يخدمون في القوات المسلحة سواء في البوليس أو الجيش، مع كونهم يمثلون ثلث سكان صوماليا. كما أنهم من المتمسكين بالعقيدة الإسلامية، ويطالب الحزب الذى ينضمون تحت لوائه بأن تكون اللغة العربية لغة رسمية للبلاد، وليس بينهم معارض لذلك، كما هو الحال فى قبائل الهوية.

(٢) رسالة كمال الدين صلاح إلى وكيل الخارجية الدائم بشأن معلومات عن محمية الصومال الكبير فى ٢٨ فبراير ١٩٥٧، ملف ١ ، تقارير مكتب مصر بالصومال، محفظة ٧٦ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية، ص ص ٤، ٥.

(٣) Gilbert Ware:- Op.Cit., PP.174

(٤) Marco M. G. Guadagni:- Colonial Origins of the Public Domain in Southern Somalia (1892-1912)Journal of African Law,Vol. 22, No. 1 (Spring, 1978),pp.14.

(٥) Gilbert Ware:- Op.Cit., PP.174

(٦) رسالة كمال الدين صلاح إلى وكيل الخارجية الدائم بشأن معلومات عن محمية الصومال الكبير فى ٢٨ فبراير ١٩٥٧، ملف ١، تقارير مكتب مصر بالصومال، محفظة ٧٦ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية، ص ٥.

(٧) Paolo Tripodi:- Back to the Horn: Italian Administration and Somalia's Troubled Independence, The International Journal of African Historical Studies,Vol. 32, No. 2/3 (1999), PP.363, 370-272.

(٨) C. J. Jaenen:- The Somali Problem, African Affairs,Vol. 56, No. 223 (Apr., 1957)pp.152, 153, 156..

(٩) مذكرة رئيس قسم شرق إفريقيا بخصوص تقوية العلاقات بين مصر والصومال تحت الوصاية، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية، ص ص ٣، ٤.

(١٠) نفسه، ص ص ٤-٦.

(١١) رسالة كمال الدين صلاح إلى وكيل الخارجية الدائم بشأن معلومات عن محمية الصومال الكبير فى ٢٨ فبراير ١٩٥٧، ملف ١ ، تقارير مكتب مصر بالصومال، محفظة ٧٦ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية، ص ص ٢، ٣..

(١٢) مذكرة طه فتح الدين مدير الشئون الإفريقية إلى وكيل الوزارة المساعد للشئون السياسية فى ١٥ يونيو ١٩٥٧، ملف ٥، محفظة ٧٦ ، فيلم ٤٩، أرشيف بلدان، وزارة الخارجية، ص ص ١، ٢.

(١٣) حمدي السيد سالم:- الصومال قديمًا وحديثًا،

http://www.marefa.org/sources/index.php

(١٤) خطاب محمد حسن الزيات إلى وكيل الخارجية المصرية فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٧، ملف ١ ، تقارير مكتب مصر بالصومال، محفظة ٧٦ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية، ص ص ١، ٢.

(١٥) Giotto Dainelli:- The Italian Colonies, Geographical Review,Vol. 19, No. 3 (Jul., 1929), PP.415-419

(١٦) حمدي السيد سالم:- المرجع السابق.

(١٧)Paolo Tripodi:- Op.Cit., PP.374-378.

(١٨) حمدي السيد سالم:- المرجع السابق.

(١٩)Paolo Tripodi:- Op.Cit., PP.359.363, 369-378.

(٢٠)Anthony S. Reyner:- Somalia: The Problems of Independence, Middle East Journal,Vol. 14, No. 3 (Summer, 1960), pp. 253-255

(٢١) تقرير أحمد فؤاد أبوسبع الملحق بمكتب مصر بالصومال في ١٥ فبراير ١٩٥٧، ملف ١ ، تقارير مكتب مصر بالصومال، محفظة ٧٦ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية، ص ٤.

(٢٢) المرفق الثانى لـ رسالة محمد حسن الزيات إلى وكيل الخارجية في أكتوبر ١٩٥٩، ملف ٢، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية.

(٢٣) مذكرة يحيى الشريف السكرتير الثانى بالقنصلية المصرية بالصومال في أكتوبر ١٩٥٨، ملف ٢، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية.، ص ص ١، ٢.

(٢٤)Paolo Tripodi:- Op.Cit., PP.367.

(٢٥) صوماليا في عهد الوصاية للمزيد انظر،

http://www.marefa.org/sources/index.php/%D8%.

(٢٦) مذكرة العرض من قبل مدارة إدارة الهيئات الدولية على وزارة الخارجية، ٢٠ أكتوبر ١٩٥٧، ملف ١ ، تقارير مكتب مصر بالصومال، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية.

(٢٧) رسالة كمال الدين صلاح إلى وكيل الخارجية الدائم فى ٢٠ فبراير ١٩٥٧، ملف ١ ، تقارير مكتب مصر بالصومال، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية، ص ص ١-٤.

(٢٨) خطاب القنصل عمران الشافعي إلى وكيل الخارجية إدارة الشئون الافريقية بشأن مؤتمر حزب وحدة شباب الصومالي السنوي في ٦ يونيو ١٩٥٧، ملف ٣، محفظة ٧٦ ، فيلم ٤٩، أرشيف بلدان، وزارة الخارجية.

(٢٩) الملحق الثالث لرسالة القنصل العام صلاح الدين قنصوة إلى وكيل وزارة الخارجية الإدارة الافريقية فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٧ هن النشاط الأمريكي فى الصومال، ملف ٩ رقم ٨٢/٧٧٣، ٢ شركات البترول فى الصومال ، محفظة ٧٦ فيلم ٤٩ الصومال، ارشيف البلدان، وزارة الخارجية، ص ١.

(٣٠) خطاب طه فتح الدين مدير الإدارة الإفريقية إلى وكيل الوزارة المساعد فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ ، ملف ٩ رقم ٨٢/٧٧٣، ٢ شركات البترول فى الصومال ، محفظة ٧٦ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية، ص ص ١، ٢.

(٣١) حيث قدم لهم سبعة أسماء هى محمد صفى الدين المرعشلى أخصائي أول فن تربية النباتات بوزارة الزراعة وخبير القطن فى الصومال. والدكتور محمد متولى سكرتير المجلس الجامعات الاعلى. والدكتور عز الدين فريد عميد كلية الآداب ومدير معهد البحوث الدراسات الإفريقية. والدكتور عبدالمنعم الشرقاوي أستاذ الجغرافيا بجامعة عين شمس. والدكتور محمد محمود الصياد المشرف على الشئون الثقافية بالمؤتمر الإسلامي. والدكتور مصطفى الجبلى الأستاذ بجامعة الإسكندرية والدكتور المحرومى وكيل وزارة التموين المساعد. للمزيد انظر، خطاب طه فتح الدين مدير الإدارة الإفريقية إلي وكيل الوزارة المساعد للشئون السياسية في ١ ابريل ١٩٥٧، ملف ٩ رقم ٨٢/٧٧٣، ٢ شركات البترول فى الصومال ، محفظة ٧٦ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية، ص ص ١، ٢.

(٣٢) الملحق الثاني لرسالة من القنصل العام صلاح الدين حول النشاط الامريكى.. الملحق السابق.

(٣٣) خطاب محمد حسن الزيات مندوب الجمهورية العربية المتحدة لدى المجلس الاستشارى بالصومال الى وكيل الخارجية بشان زيارة رئيس لجنة الشئون الخارجية فى البرلمان الايطالى للصومال فى ٣٠ مايو١٩٥٨، ملف ٢ ، محفظة ٧٧ ، فيلم ٤٩، ارشيف بلدان، وزارة الخارجية، ص ص ١- ٦.

(٣٤) مذكرة رئيس قسم شرق إفريقيا بخصوص تقوية العلاقات بين مصر والصومال تحت الوصاية، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية، ص ص ١-٣.

(٣٥) خطاب القائم بأعمال مكتب الجمهورية العربية بالصومال أحمد فؤاد أبوسبع إلى وكيل الخارجية بشأن تأليف حزب الصومال الكبير برئاسة الحاج محمد حسين رئيس حزب الوحدة السابق فى ٩ يوليو ١٩٥٨، ملف ٢، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية، ص ص ١، ٢.

(٣٦) مرفق خطاب القائم بأعمال مكتب الجمهورية العربية بالصومال أحمد فؤاد أبوسبع الى وكيل الخارجية بشان تأليف حزب الصومال الكبير برئاسة الحاج محمد حسين رئيس حزب الوحدة السابق فى ٩ يوليو ١٩٥٨، ملف ٢، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية، ص ص ٤، ٥. .

(٣٧) خطاب ممثل مصر في مجلس الوصاية إلى وكيل الخارجية فى ٢٠ مارس ١٩٥٨، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية.

(٣٨) مذكرة إدارة الشئون الإفريقية إلى وكيل الوزارة للشئون السياسية الشرقية فى ١ يوليو ١٩٥٨، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية.

♥ أصبح للمؤسسة مركزان: أحدهما في لندن، والثاني في الكونغو البلجيكي. وكانت بالتعاون الفني فقط، بمعنى أنها لا تقدم أية معونة مالية أو اقتصادية. وغرضها في الواقع تنسيق مجهودات الدول الاستعمارية الاقتصادية في إفريقيا.

(٣٩) خطاب ممثل مصر في مجلس الوصاية إلى وكيل الخارجية في ٢٠ مارس ١٩٥٨، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية.

(٤٠) خطاب الإدارة الإفريقية إلى الإدارة العربية بوزارة الخارجية فى ٩ ابريل ١٩٥٨، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية.

(٤١) خطاب الإدارة الإفريقية إلى الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية فى ٩ ابريل ١٩٥٨، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية.

(٤٢) خطاب يحيى الشريف السكرتير الثاني بمكتب مصر بالصومال إلى وكيل الخارجية بشأن نشاط بريطانيا وأمريكا وإيطاليا ووعودهما بشأن المعونة اللازمة للصومال بعد استقلاله اخر ١٩٦٠ وبحث الموضوع في الجمعية العامة المنعقدة فى نيويورك فى أكتوبر ١٩٥٨، ملف ٢، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ ..، ص ص ص ١- ٣.

(٤٣) المرفق الأول المتعلق بما نشرته جريدة بريدة الصومال في عددها الصادر في ٣ أكتوبر ١٩٥٨ عن تقرير الشئون الاقتصادية لمجلس الوزراء الصومالي، ملف ٢، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ ..، ص ص ص ١، ٢.

(٤٤) خطاب محمد حسن الزيات إلى وكيل الخارجية المصرية حول السياسة الأمريكية والغربية بالصومال فى ١٢ يونيو ١٩٥٨، ملف ٢، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ ، ص ٣.

(٤٥) رسالة من محمد حسن الزيات ممثل مصر لدى المجلس الاستشاري إلى وكيل الخارجية المصرية بشأن النشاط البريطانى والغربي الجديد في الصومال في ٣٠ يناير ١٩٥٨، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩، ص ص ١-٤.

(٤٦) المرفق الأول المتعلق بما نشرته جريدة بريد الصومال في ٢٠ يناير ١٩٥٨ ، ترجمة محمد عبدالخالق شلبي، رسالة من محمد حسن الزيات ممثل مصر لدى المجلس الاستشاري إلى وكيل الخارجية المصرية بشان النشاط البريطاني والغربي الجديد فى الصومال فى ٣٠ يناير ١٩٥٨، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٤٧) الملحق الثاني المتعلق بما نشرته جريدة بريد الصومال الصادرة في ٢٣ يناير ١٩٥٨، ترجمة محمد عبدالخالق شلبي، رسالة من محمد حسن الزيات ممثل مصر لدى المجلس الاستشاري إلى وكيل الخارجية المصرية بشأن النشاط البريطاني والغربي الجديد في الصومال في ٣٠ يناير ١٩٥٨، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ .

(٤٨) الملحق الثالث المتعلق بما نشرته جريدة بريد الصومال في ٢١ يناير ١٩٥٨، ترجمة محمد عبدالخالق شلبى. الرسالة السابقة. .

(٤٩) خطاب محمد حسن الزيات إلى وكيل الخارجية في ١٨ يناير ١٩٥٨ ، ملف ٢، محفظة ٧٦، فيلم ٤٩.

(٥٠) خطاب محمد حسن الزيات الى وكيل الخارجية في ٢٣ مارس ١٩٥٨، ملف ٢، محفظة ٧٦، فيلم ٤٩.

(٥١) خطاب محمد حسن الزيات ممثل مصر لدى المجلس الاستشاري إلى وكيل الخارجية في ١١ مارس ١٩٥٨ ، ملف ٢، محفظة ٧٦ ، فيلم ٤٩، ص ص ١، ٢.

(٥٢) رسالة من وكيل الخارجية إلى ممثل مصر في المجلس الاستشاري في ١٢ ابريل ١٩٥٨، ملف ٥، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٥٣) رسالة أحمد فؤاد أبوسبع السكرتير الثالث بمكتب مصر بالصومال إلى وكيل الخارجية إدارة الشئون الإفريقية في ٢٠ يونيو ١٩٥٨ ، ملف ٥، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٥٤) ملحق رسالة احمد فؤاد ابوسبع السكرتير الثالث بمكتب مصر بالصومال إلى وكيل الخارجية إدارة الشئون الأفريقية فى ٢٠ يونيو ١٩٥٨ ، ملف ٥، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٥٥)C. J. Jaenen:- Op.Cit.,pp.152, 153, 156..

(٥٦)Bernard Braine:- Op.Cit.,pp.191-193.

(٥٧) رسالة إدارة الأبحاث إلى وكيل الخارجية المصرية حول العلاقات التجارية بين مصر والصومال في ٢١ سبتمبر ١٩٥٤، ملف١٢ رقم ١٣٠/٤/ ١٤٢، العلاقات التجارية بين مصر والصومال ، محفظة ٤٤٩ ، سرى جديد، وزارة الخارجية.

(٥٨) مذكرة السكرتير الثالث بمكتب مصر بالصومال عن المسائل المختلفة الخاصة ببلاد الصومال تحت الوصاية الايطالية في ٢٩ يوليو ١٩٥٤، ملف١٢ رقم ١٣٠/٤/ ١٤٢، العلاقات التجارية بين مصر والصومال ، محفظة ٤٤٩ ، سرى جديد، وزارة الخارجية.

(٥٩) وأضافت الوثيقة بأنه لن تقتصر تلك البواخر على هذه النواحي، بل تقوم بالخدمة البحرية فى البحر الأحمر بأكمله، وقد تصل إلى موانى الخليج الفارسي على أن تنظم مواعيد رحلاتها بما يتفق مع مواعيد تجميع للحوم الحية. بحيث تمتلك الشركة المكان الكافي في منطقة الحجر الصحي بميناء الوصول بمصر لعدم توفر هذا المكان في الوقت الحالي. وقد أدى هذا الى نفوق جزء كبير من الماشية في ميناء الوصول، وتسبب في فشل الصناعات السابقة. فضلًا عن معالجتها للعوامل الثلاث الأخرى: الأول، التأخر في فتح الاعتماد من جانب الحكومة المصرية. الثاني، عدم تنظيم عملية الشحن البحري مما أدى الى انتظار المواشي في مناطق التجميع في الصومال وتحميلها لأصحابها تكاليف علفها، مما زاد في التكلفة، وأدي إلى خسائر لأغلب التجار الموردين. الثالث، عدم قيام الحكومة بتنفيذ الصفقة، وما أدى اليه الروتين الحكومي من تعقيدات أدت إلى خسائر مادية كبيرة تحملها التجار. أو تقوم الشركة باختيار مكان للتجميع فى الصومال نفسه، وانتداب احد الأطباء البيطريين لإجراء عملية الحجر الصحي في الصومال في مصر. للمزيد انظر، مذكرة رئيس قسم شرق افريقيا بخصوص تقوية العلاقات بين مصر والصومال تحت الوصاية، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩، ص ص٤- ٧.

(٦٠) نفسه، ص ص ٧- ١١.

(٦١) نفسه، ص ص ١١، ١٢.

(٦٢) مذكرة المشرف على الشئون الاقتصادية إلى إدارة الأبحاث في ١٢ ديسمبر ١٩٥٧، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ ، ص ص ١، ٢.

(٦٣) خطاب محمد حسن الزيات ممثل مصر لدى المجلس الاستشاري إلى وكيل الخارجية بشان البعثة الصومالية التي زارت إثيوبيا خلال الفترة من ٣-٨ ديسمبر ١٩٥٧، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٦٤) خطاب ممثل مصر فى مجلس الوصاية الى وكيل الخارجية إدارة الشئون الأفريقية في بداية يناير ١٩٥٨، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩ الصومال، أرشيف البلدان، وزارة الخارجية.

(٦٥) خطاب محب محمد السمرة القنصل العام بالقنصلية العامة للجمهورية العربية المتحدة بالصومال بالنيابة الى وكيل الخارجية الإدارة الاقتصادية فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٨ ، ، ملف ١١ رقم ١٠٨٣/ ١/٣٧١م، محفظة ٧٧ ، فيلم ٤٩.

(٦٦) خطاب وكيل الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الاقتصاد فى ٣ ديسمبر ١٩٥٨، ملف ١١ رقم ١٠٨٣/ ١/٣٧١م، محفظة ٧٧ ، فيلم ٤٩.

(٦٧) رسالة محمد حسن الزيات الى نائب وزير الخارجية فى ٨ يناير ١٩٥٩، ملف ٩، رقم ٢/٣٦٩/١٠٨٠م محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٦٨) مذكرة مدير الادارة المالية الى الادارة الاقتصادية فى ٢٢ يناير ١٩٥٩، ملف ٩، رقم ٢/٣٦٩/١٠٨٠م محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٦٩) مذكرة مدير المكتب الى المدير العام فى ١٩ يناير ١٩٥٩، ملف ٩، رقم ٢/٣٦٩/١٠٨٠م محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٧٠) مذكرة مدير الشئون الاقتصادية إلى الإدارة المالية في ١ فبراير ١٩٥٩، ملف ٩، رقم ٢/٣٦٩/١٠٨٠م محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٧١) رسالة القائم بأعمال السفارة المصرية في روما لوكيل لخارجية المصرية بشان حديثه مع وزير الاقتصاد الصومالى في ٣ يناير ١٩٥٩ ، ، ملف ١٠ رقم ١٠٨٠/ ١/٣٧١، محفظة ٧٧ ، فيلم ٤٩، أرشيف بلدان، وزارة الخارجية.

(٧٢) نشرة رقم ١٦١ لم يمت كمال الدين صلاح، قنصلية مصر بمقديشيو، فى ٣٠ ابريل ١٩٥٧، ملف ١٥، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٧٣) رسالة محمد حسن الزيات الى وكيل الخارجية في ١٤ سبتمبر ١٩٥٧، ملف١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩، ص ص ١-٤.

(٧٤) رسالة المشرف على الشئون الاقتصادية إلى وكيل وزارة التموين والتجارة في ٨ ديسمبر ١٩٥٧، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٧٥) رسالة القنصل المصري بالصومال إلى وكيل الخارجية بشان سفر صفى الدين المرعشلى خبير القطن في ٢٦ ابريل ١٩٥٧ ، ملف ١٥، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٧٦) رسالة القنصل المصري بالصومال إلى وكيل الخارجية فى ٥ مارس١٩٥٨ ، ملف١٦، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٧٧) التقرير الذى رفعه عمران الشافهى قنصل مصر بالصومال الى وكيل الخارجية الدائم الإدارة الأفريقية فى ١٣ يونيو ١٩٥٧، ملف ١٥ ، محفظة ٧٧ ، فيلم ٤٩، ص ٧.

(٧٨) مرفق خطاب محمد حسن الزيات ممثل مصر لدى المجلس الاستشاري إلى وكيل الخارجية في ٣٠ اغسطس١٩٥٧، ملف ١، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٧٩) رسالة من القنصل العام المصري بالصومال إلى وكيل الخارجية إدارة الشئون الاقتصادية قسم التجارة الخارجية فى ١٦ مايو ١٩٥٨، ملف١٦، محفظة ٧٧ فيلم ٤٩.

(٨٠) خطاب محمد عبده مخلوف القائم بأعمال القنصلية المصرية بالنيابة إلى وكيل الخارجية بشان البعثة التمثيلية المقبلة للجمهورية العربية المتحدة في الصومال في ١ يوليو ١٩٥٩،، ملف ٣، محفظة ٧٦ ، فيلم ٤٩، ص ٢.

(٨١) مذكرة مدير إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية، محمد فهمى حمد، إلى إدارة الأبحاث في ١٠ أغسطس ١٩٥٩، ملف ٣، محفظة ٧٦ ، فيلم ٤٩.

(٨٢) رسالة وكيل الخارجية إلى وكيل وزارة الاقتصاد في ١٤ سبتمبر ١٩٥٩، ملف ٣، محفظة ٧٦ ، فيلم ٤٩.

(٨٣) رسالة وكيل وزارة الاقتصاد على رسالة وكيل الخارجية الشئون الاقتصادية فى ١٧ سبتمبر ١٩٥، ملف ٣، محفظة ٧٦، فيلم ٤٩.

(٨٤) مذكرة مدير الشئون الاقتصادية إلى إدارة الشئون الأفريقية في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٩ ، ملف ٣، محفظة ٧٦ ، فيلم ٤٩.

(٨٥) رسالة وكيل الخارجية الى ممثل الجمهورية العربية المتحدة لدى المجلس الاستشاري في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٩، ملف ٣، محفظة ٧٦ ، فيلم ٤٩، أرشيف بلدان، وزارة الخارجية.

(٨٦) رسالة محمد حسن الزيات إلى وكيل الخارجية في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٩، ملف ٣، محفظة ٧٦ ، فيلم ٤٩.

(٨٧) رسالة وكيل الخارجية إلى وكيل وزارة الاقتصاد في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٩، ، ملف ٣، محفظة ٧٦ ، فيلم ٤٩.

(٨٨) مذكرة محمد حسن الزيات مندوب مصر بالصومال في ١ سبتمبر ١٩٥٨، ملف ١٤ رقم ١/٣٦٩/١٠٨٩، محفظة ٧٧ ، فيلم ٤٩، أرشيف بلدان، وزارة الخارجية.

(٨٩) خطاب مدير إدارة الشئون الإفريقية إبراهيم سامي إلى مدير مكتب وزير الاقتصاد والتجارة في ١ سبتمبر ١٩٥٨، ملف ١٤ رقم ١/٣٦٩/١٠٨٩، محفظة ٧٧ ، فيلم ٤٩.

(٩٠) مذكرة محمد عبدالعزيز إسحق مدير الإدارة الإفريقية بالنيابة في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٨، ملف ٢ ، محفظة ٧٧ ، فيلم ٤٩، ص ص ص ١، ٢.

(٩١) مذكرة من المشرف على الشئون الاقتصادية إلى إدارة الشئون الأفريقية في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٨، ملف ١٤ رقم ١/٣٦٩/١٠٨٩، محفظة ٧٧ ، فيلم ٤٩.

(٩٢) والتجار الصوماليون الرافعين للشكوى هم صالح يوسف عقال وحاج محمد عقال وعبدى راقى حسين واحمد محمد بامخرمة وتوقيعاتهم ، للمزيد انظر، خطاب مجموعة من التجار الصوماليون من مستوردي الماشية إلى مصر إلى مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية في أول أكتوبر ١٩٥٨، ملف ١٤ رقم ١/٣٦٩/١٠٨٩، محفظة ٧٧ ، فيلم ٤٩.

(٩٣) رسالة وكيل الخارجية إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة في ١٥ أكتوبر ١٩٥٨، ملف ١٤ رقم ١/٣٦٩/١٠٨٩، محفظة ٧٧ ، فيلم ٤٩.

(٩٤) مذكرة مدير إدارة الشئون الإفريقية إلى إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية في ١٨ أكتوبر ١٩٥٨، ملف ١٤ رقم ١/٣٦٩/١٠٨٩، محفظة ٧٧ ، فيلم ٤٩.

(٩٥) رسالة إدارة الشئون الإفريقية إلى إدارة الشئون الاقتصادية في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٨، ملف ١٤ رقم ١/٣٦٩/١٠٨٩، محفظة ٧٧ ، فيلم ٤٩.

(٩٦) رسالة من إدارة الشئون الاقتصادية الى إدارة الشئون الإفريقية في ٣ نوفمبر ١٩٥٨ ، ملف ١٤ رقم ١/٣٦٩/١٠٨٩، محفظة ٧٧ ، فيلم ٤٩.